

الشروط والأحكام

الحسابات

الحسابات يقصد بها الحساب (الحسابات) الإسلامية التي يفتحها ويحتفظ بها العميل لدى البنك وتشمل، حيثما يقتضي السياق، الحساب الجاري و/ أو حسابات المضاربة.

استمارة فتح الحساب

يقصد بها استمارة فتح الحساب (سواء كانت استمارة ورقية أو إلكترونية) بالصيغة التي ينص عليها البنك حسبما يتم إصدارها من قبل البنك من وقت لآخر ويوقعها أو يؤكدها أو يقبلها العميل فيما يتعلق بفتح حساب.

الوكيل

الوكيل يقصد به، لأغراض الجزء (د) من هذه الشروط والأحكام، أي طرف ثالث يطلب منه و/ أو يعينه البنك لتشغيل أو إدارة حساب أو بطاقة أو الرقم السري PIN.

الوكلاء

الوكلاء يقصد بهم، لأغراض الأجزاء (هـ) و (و) من هذه الشروط والأحكام، الشخص (الأشخاص)، سواء الاعتباري أو غير الاعتباري، الذي يعينه البنك لتقديم أي جزء من الخدمة أو لدعم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت (حسبما يكون الحال).

أجهزة الصراف الآلي

يقصد بها أجهزة الصراف الآلي أو أي آلة مخصصة للمعاملة النقدية أو أجهزة إيداع النقد والشيكات أو أي ماكينة أو جهاز يعمل بالبطاقة سواء كان تابعاً للبنك أو لغيره من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى التي يرشحها البنك من وقت لآخر، والتي تقبل و/ أو يمنح نقد وشيكات بالإضافة إلى غيرها من الخدمات المصرفية أو خدمات دفع الفواتير الأخرى.

الشخص المفوض

"الشخص المفوض" يقصد به الشخص المفوض من قبل العميل (سواء في استمارة فتح الحساب أو خلاف ذلك) للعمل بالنيابة عن العميل فيما يتعلق بالحسابات وأية معاملات خاصة بهذه الحسابات.

البنك

البنك يعني بنك نزوى أو أي من فروع وشركاته التابعة أو خلفاؤه والمنتازل لهم.

يوم العمل المصرفي

يوم العمل المصرفي يقصد به أي يوم تكون فيه البنوك عادة مفتوحة للعمل في سلطنة عمان.

المستفيد

المستفيد يقصد به المتلقي المعني لاستلام الأموال المحولة من قبل البنك بناء على تعليمات العميل عن طريق أجهزة الصراف الآلي، أو من خلال استخدام بطاقة، أو أية خدمات أخرى تقدم بموجب هذه الشروط والأحكام.

دفع الفواتير

دفع الفواتير يقصد به الدفع الآلي للفواتير الخاصة بالمرافق أو الاتصالات أو الشركات أو الهيئات الأخرى من خلال الخدمة أو أي قنوات يوفرها البنك.

البطاقة

البطاقة يقصد بها بطاقة البنك أو أي بطاقة مملوكة للغير ويصدرها البنك لتمكين العملاء من الحصول على الخدمات المختلفة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، السحب النقدي والمشتريات وغيرها من الخدمات المصرفية الأخرى والمعلومات ذات الصلة بالحساب.

السحب النقدي

السحب النقدي يقصد به إجراء سحب نقدي من حساب يحتفظ به لدى البنك باستخدام الفروع وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع وغيرها من منافذ السحب النقدي الأخرى المتاحة من قبل البنك.

(CBO)

البنك المركزي العماني

البند

الشرط يقصد به أي بند من هذه الشروط والأحكام.

المعلومات السرية

المعلومات السرية يقصد بها جميع المعلومات المتعلقة بالعميل، بأي شكل من الأشكال، وتشمل المعلومات التي تقدم شفاهية وأية وثيقة أو ملف إلكتروني أو أي وسيلة أخرى لاستعراض أو تسجيل المعلومات والتي تتضمن أو مشتقة من أو منسوخة من هذه المعلومات؛ ولكن يستثنى منها المعلومات التي:

1. تكون أو أصبحت معلومات عامة؛ أو

2. يتم تحديدها كتابة وقت التسليم باعتبارها غير سرية. أو معروفة من قبل البنك قبل تاريخ الإفصاح له عن المعلومات أو التي حصل عليها البنك بعد ذلك التاريخ، من مصدر يكون، بقدر معرفة البنك، غير متصل بالعميل.

عملاء الشركات

عملاء الشركات يقصد بهم العملاء الذين يمثلون الشركات والمؤسسات وغيرها من الهيئات الاعتبارية الأخرى.

الحساب الجاري

الحساب الجاري يقصد به الحسابات الجارية الإسلامية، المنظمة على أساس عقد القرض المتوافق مع الشريعة الإسلامية والذي يفتحه ويحتفظ به العميل لدى البنك.

العميل

العميل يقصد به العملاء الأفراد أو العملاء من الشركات الذين يتم ذكرهم كصاحب حساب أو اسم حساب مذكور في استمارة فتح الحساب.

تعليمات العميل

تعليمات العميل يقصد به التعليمات التي يصدرها العميل للبنك.

الإيداع

الإيداع يقصد به الأموال المودعة في الحساب أو أي حساب آخر يتم إدارته من قبل البنك، عبر أي نقطة إيداع يوفرها البنك.

الفتوى

الفتوى يقصد به رأي أو حكم شرعي يصدره عالم شرعي أو لجنة الرقابة الشرعية.

المعاملة المالية

المعاملة المالية يقصد بها مدخل أو مجموعة من المدخلات التي تتم عن بعد وتنتقل بشكل إلكتروني إلى البنك عبر القنوات التي يوفرها البنك مما يتسبب في حركة الأموال التي تؤثر على الرصيد (الأرصدة) الموجودة في الحساب (الحسابات).

تسهيلات تعريفية

التسهيلات التعريفية يقصد بها اسم الدخول والرقم السري PIN وأية تسهيلات تعريفية أخرى تتعلق بأي خدمة يقدمها البنك.

العميل الفرد

العميل الفرد يقصد به العميل الذي يكون شخصا طبيعيا.

التعليمات

التعليمات يقصد بها الوثائق أو تعليمات التشغيل أو المبادئ الإرشادية المرجعية المتعلقة بالخدمات المصرفية عبر الإنترنت والتي يصدرها البنك، بأي صيغة مكتوبة أو في دليل على موقع البنك للخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

الإنترنت

الإنترنت يقصد بها الشبكة العالمية للمعلومات التي يتم استخدامها بهدف تسهيل نقل البيانات وتبادلها.

الخدمات المصرفية عبر الإنترنت

الخدمات المصرفية عبر الإنترنت يقصد بها الخدمة الإلكترونية التي يتم الاستفادة منها بواسطة الإنترنت، والتي يقدمها البنك ليمكن العملاء من إجراء معاملات مالية ومعاملات غير مالية لدى البنك.

حساب الاستثمار

حساب الاستثمار يقصد به حساب الاستثمار القائم على حساب مضاربة و / أو وكالة يفتحه ويحتفظ به العميل لدى البنك، لفترة محددة.

مدة الاستثمار

مدة الاستثمار يقصد بها فترة من الزمن يتفق عليها العميل والبنك فيما يتعلق بحيازة حساب مضاربة أو وكالة.

حساب مشترك

"الحساب المشترك" يقصد به حساب يفتحه عميلان أو أكثر من العملاء الأفراد.

هوية الدخول

هوية الدخول هي رقم / اسم التعريف المستخدم لتحديد هوية العميل عند استخدامه مع الرقم السري PIN.

التاجر

التاجر يقصد به أي كيان أو شخصية اعتبارية أو غيرها من المؤسسات الأخرى التي تقوم بتوريد سلع و / أو خدمات والتي تقبل البطاقة كوسيلة للدفع أو الحفظ من قبل حامل البطاقة.

المضاربة

المضاربة يقصد بها شراكة في الربح، حيث يقوم أحد الطرفين بتوفير رأس المال ("رب المال" أو "مستثمر المضاربة") ويوفر الطرف الآخر خبرته ومهارته فيما يتعلق باستثمار الرأسمال ("المضارب" أو "مدير المضاربة"). ويتقاسم الطرفان الربح، إن وجد، وفقا لنسبة متفق عليها بينما يتحمل مستثمر المضاربة وحده الخسارة المتكبدة، إن وجدت (في حال وقوعها).

حسابات المضاربة

حسابات المضاربة يقصد بها، وفقا للبند 1.16(أ)، حساب الاستثمار وحساب التوفير، بما في ذلك منتجاتها البديلة.

معاملة غير مالية

المعاملة غير المالية يقصد بها البيانات الإلكترونية التي تتكون من معلومات أو مجموعات من المعلومات تتم عن بعد وتنتقل بشكل إلكتروني عن طريق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت فيما يخص الحساب (الحسابات) و / أو غيرها من الأنشطة التجارية التي تتم مع البنك. ويشمل ذلك رسائل البريد التي سيتم التعامل معها على أنها تعليمات العميل.

عمان

عمان يقصد بها سلطنة عمان

الريال العماني

الريال العماني يقصد به العملة القانونية لسلطنة عمان

الدفع

الدفع يقصد به تحويل الأموال عن طريق البنك من حساب مشترك إلى مستفيد بموجب تعليمات المشترك

تعليمات الدفع

تعليمات الدفع يقصد بها المدفوعات المصرفية التي يتم دفعها نيابة عن العملاء والتي قد تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الشيكات المصرفية والحوالات المصرفية والتحويلات البرقية.

كلمة السر

كلمة السر يقصد بها الرقم السري الذي يتوافق مع متطلبات الحد الأدنى من الأمن الذي يطلبه البنك والتي تسمح للعميل بالوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

الخدمات المصرفية عبر الهاتف

الخدمات المصرفية عبر الهاتف يقصد بها الخدمة، التي يتم الوصول إليها عن طريق الهاتف النقال من قبل حاملو الحسابات الذين توجد حساباتهم في سلطنة عمان، وتقديم معلومات عن الحساب ومعلومات عامة وتسهيلات تحويل أموال وغيرها من الخدمات الأخرى، التي يقدمها البنك.

الرقم السري PIN

الرقم السري PIN يقصد به رقم التعريف الشخصي الصادر لحامل البطاقة والذي يسمح للعميل بالدخول على نظام الكمبيوتر الخاص بالبنك من خلال الخدمات الإلكترونية التي يقدمها البنك.

فترة حساب الأرباح

فترة حساب الأرباح يقصد بها، فيما يتعلق بحساب المضاربة، حسبما تسري على العميل أو على النحو الذي يحدده البنك، هي الفترة التي يتم فيها حساب الأرباح على صناديق المضاربة (على النحو المحدد في البند 2.16).

حساب احتياطي متغير للربح

الحساب الاحتياطي متغير الربح يقصد به الحساب الاحتياطي المتغير للربح الذي يحتفظ به البنك، حسبما يفوضه حاملو حسابات الاستثمار، لغرض الاحتفاظ بالاحتياطي (الاحتياطيات) المتغيرة.

الاحتياطي المتغير

الاحتياطي المتغير يقصد به الاحتياطي المتغير الذي يحتفظ به البنك وفقا للبند 3.16 (ح).

تاريخ دفع الأرباح

تاريخ دفع الأرباح يقصد به التاريخ الذي يدفع فيه البنك حصة العميل من مبلغ الربح والذي يحل في موعد أقصاه خمسة عشر (15) يوما من نهاية فترة حساب الأرباح ذات الصلة.

الشراء

الشراء يقصد به معاملة شراء سلع أو خدمات بواسطة حامل الحساب عن طريق استخدام بطاقة السحب الآلي.

القرض

القرض يقصد به، فيما يتعلق الحسابات الجارية، نقل ملكية أموال من طرف إلى آخر، بحيث يلتزم الأخير برد هذه الأموال، عند الطلب أو في تاريخ متفق عليه، دون أي زيادة.

ROP

يقصد بها شرطة عمان السلطانية

حساب التوفير

حساب التوفير يقصد به حساب معاملات (بما في ذلك منتجاته البديلة)، والذي يتم تنظيمه على أساس عقد مضاربة، ويوفر إمكانية كسب ربح على أي رصيد يتم الاحتفاظ به، ولا يقل عن الحد الأدنى للرصيد المحدد.

البرنامج

البرنامج يقصد به نظام الدفع الذي تديره ماستركارد وفيزا كارد وتدعمه شبكة عمان سويتش وشبكة جي سي سي سويتش.

الخدمة

الخدمة يقصد بها المعنى الذي يشير إليه المصطلح في البند 18.

رسوم الخدمة

رسوم الخدمة يقصد بها، فيما يتعلق بالجزء (هـ) من هذه الشروط والأحكام، رسوم الخدمة المستحقة للبنك من قبل المشترك فيما يتعلق بمختلف المعاملات التي يقوم بها المشترك على الخدمة. وفيما يتعلق بالجزء (و) من هذه الشروط والأحكام، يقصد به رسوم الخدمات المستحقة للبنك فيما يتعلق بالخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

لجنة الرقابة الشرعية

لجنة الرقابة الشرعية هي لجنة مستقلة لبنك نزوى يتكون أعضاؤها من علماء متخصصين في مجال الفقه المالي الإسلامي.

البرامج

البرامج يقصد بها مجموعة من التطبيقات أو الإجراءات أو القواعد المكتوبة والوثائق المصاحبة المتعلقة بتشغيل نظام الكمبيوتر.

المشترك

المشترك يقصد به العميل المسجل في الخدمة

عميل إضافي

العميل الإضافي يقصد به الشخص الذي يرشحه حامل البطاقة لتصدر له بطاقة إضافية من نفس الحساب.

سويفت SWIFT

سويفت SWIFT يقصد بها جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك وهي شبكة مكونة من أجهزة الكمبيوتر توفر تسهيلات اتصالات بين البنوك في جميع أنحاء العالم.

الرقم السري للهاتف TPIN

الرقم السري للهاتف TPIN يقصد به رقم التعريف الشخصي للهاتف الصادر لحامل البطاقة والذي يسمح للعميل بالوصول للخدمة وغيرها من الخدمات ذات الصلة التي يقدمها البنك.

المستخدم

المستخدم يقصد به فرد أو أكثر من فرد يفوضه العميل بحيث يتم تعيين كلمة مرور وكلمة سر PIN ورقم تعريف مستخدم له/لهم والتي يصدرها البنك للوصول للخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

تعريف هوية المستخدم

تعريف هوية المستخدم يقصد به رقم تحديد هوية العميل أو البيانات التي يقدمها البنك للعميل، أو التي ينشئها العميل باستخدام التسهيلات التي يقدمها البنك لأغراض تحديد الهوية ضمن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

تاريخ الاستحقاق

تاريخ الاستحقاق يقصد به التاريخ الذي يكون الرصيد المتوفر في حساب ما مستحقا للربح، إن وجد.

حساب / عقد الوكالة

عقد الوكالة يقصد به، فيما يتعلق بحسابات الاستثمار، الاتفاق الذي يعين فيه حامل حساب استثمار البنك كوكيل لإبرام معاملة استثمارية، برسوم وكالة أو بدونها، مع تحميل المسؤولية الكاملة على حساب حامل الحساب.

العلاوات

العلاوات تعني علاوات المشاركة في الاستثمار، المعتمدة من البنك لحسابات المضاربة، في المضاربة (على النحو المحدد في البند 3.16).

الزكاة

الزكاة يقصد بها فرض ملزم مستحق الدفع، بأموال معينة، لفئات معينة من المستفيدين. فهو فرض عين على كل فرد عند استيفاء شروط معينة.

التفسير

ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك، تكون القواعد التالية واجبة التطبيق:

1. عندما يشكل شخصان أو أكثر تعبير "عميل"، فإن كافة العهود والاتفاقيات والتعهدات والشروط والالتزامات وغيرها من الأحكام الأخرى بهذه الاتفاقية ومسؤوليتهم على هذه الاتفاقية تعتبر ملزمة على كل واحد منهم مجتمعين ومنفردين، كما تكون ملزمة كذلك وتسري على ممثلهم الشخصيين وخلفاؤهم و / أو المتنازل لهم على نحو تكافلي وتضامني.
2. الإشارة إلى أي شخص بما في ذلك العميل والبنك و / أو أي أشخاص آخرين و / أو كيانات اعتبارية تشمل الممثلين الشخصيين والخلفاء و / أو المتنازل لهم من الشخص.
3. الإشارة إلى الشخص تشمل أي مؤسسة أو شركة أو شراكة أو جمعية أو اتحاد أو هيئة نظامية أو وكالة، سواء كانت محلية أو أجنبية.
4. البنود والعناوين الأخرى الواردة في هذه الوثيقة هي لسهولة الرجوع إليها فقط، ولا يجوز أن تؤثر على تفسير أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية.
5. الإشارة إلى حكم قانوني يتضمن الإشارة إلى أي تعديل أو توحيد أو إعادة تشريع قانون جديد في نفس المجال له، وجميع الأدوات أو الأوامر القانونية الصادرة وفقا لذلك.
6. الكلمات التي تشير إلى المفرد تشمل، حسبما يقتضي السياق ذلك، الجمع والعكس بالعكس.
7. الكلمات التي تشير إلى أحد الجنسين تشمل الجنس الآخر.
8. عندما يتم تعريف كلمة أو عبارة، فإن الاشتقاقات المرتبطة بها تحمل نفس المعنى.

الإشارات إلى "الشهر" تعني الإشارة إلى الشهر الميلادي.

الحسابات

فتح حساب

يجوز للعميل، بعد موافقة البنك، فتح حساب لدى البنك إذا كان، في حالة العملاء التجاريين، المسجلين كما ينبغي في سلطنة عمان. أو، في حالة العملاء الأفراد الراغبين في فتح حساب جاري، أن يكون مقيما في سلطنة عمان. وفقا لقوانين سلطنة عمان.

ينبغي على العميل تعبئة وتوقيع (أو خلاف ذلك تأكيد أو قبول) استمارة فتح الحساب وتقديم جميع الوثائق المطلوبة بموجب فتح الحساب، والذي يمكن بعده فتح الحساب رهنا بالوفاء بالشروط التي يحددها البنك من وقت لآخر. يجوز للبنك إما قبول أو رفض طلب العميل في تقديره المطلق، دون إبداء أية أسباب لذلك.

يجوز لأحد العملاء الأفراد فتح حساب منفرد أو مشترك مع عملاء أفراد آخرين.

يجوز للبنك بناء على طلب العميل، ورهنا بتقدير البنك، وأي حد أدنى من متطلبات الرصيد أو رسوم الخدمة السارية الأخرى، فتح حسابات إضافية باسمه. ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، تخضع هذه الحسابات لهذه الشروط والأحكام وسوف يشار إليها مجتمعة باسم "الحساب".

الإيداعات والسحوبات

يجوز للبنك قبول ودائع من العملاء، نقداً أو عن طريق أي ممارسات مصرفية متعارف عليها. يجوز قبول ودائع الغير في حساب العميل، دون أن يتحمل البنك أي مسؤولية.

يجوز للبنك تقديم شيكات وأدوات السداد والمواد ذات الصلة للعميل وفقاً لهذه الشروط والأحكام.

رهنا بهذه الشروط والأحكام، فإن السحوبات من كل نوع من أنواع الحسابات يمكن أن تتم بواسطة العميل، أو بواسطة الشخص المفوض، وذلك باستخدام أي من الوسائل التي يوفرها البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر استخدام البطاقة وقسائم السحب والشيكات وتعليمات الدفع الدائمة وأوامر الدفع أو التعليمات الإلكترونية، من خلال القنوات التي يوفرها البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر نقاط البيع والفروع والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وأجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال/الثابت أو عن طريق وسائط أو قنوات أخرى يوفرها البنك من وقت لآخر رهنا بما يلي:

أ. سمات وقيود وشروط وأحكام محددة تسري على الحساب ذي الصلة؛ و

ب. الحد الأقصى للسحب اليومي والرسوم والأتعاب المفروضة على الحساب ذي الصلة بالبنك.

لن تتوفر ودائع للعميل، حتى يحصل البنك على النقد أو ما في حكمه عند التحصيل، في البنك. متحصلات الودائع لن تكون متاحة حتى يتلقى البنك المبالغ المستحقة. عند قبول بنود للإيداع، فإن البنك يقوم بدور وكيل تحصيل للعميل ولا يتحمل أية مسؤولية عن تحقيق هذه الودائع.

يجوز للبنك تحويل جميع الودائع بالعملات الأجنبية، أو التحويلات إلى الحساب، بسعر الصرف السائد لدى البنك لتلك العملة في تاريخ المعاملة.

يحق للبنك تجميد أو تعليق عمل الحساب ورفض أي/ جميع الودائع والقروض والسحوبات إذا خالف العميل أي من هذه الشروط والأحكام. أو إذا:

1. إذا كانت التعليمات المقدمة للبنك غامضة أو متعارضة أو غير مقبولة للبنك.
2. إذا اشتبه البنك في وجود أي تزوير أو مخالفة قانونية في أي من المعاملات (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي مخالفة للوائح البنك المركزي العماني المتعلقة بغسيل الأموال)؛
3. إذا طلب البنك أي تعليمات أو معلومات أو وثائق أخرى، وذلك بالشكل والمحتوي المرضي للبنك. أو،
4. إذا طلب منه ذلك البنك المركزي العماني أو هيئة سوق المال أو أي هيئة تنظيمية أخرى.

رغم أن البنك يقر بأن الأموال المودعة تحت تصرف العميل، ولكن يجوز للبنك، في تقديره الخاص، تطبيق الرصيد الدائن في الحساب بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي تطبقها وتفسرها لجنة الرقابة الشرعية للبنك، وكذلك بالشروط والضوابط والأحكام السارية على نوع الحساب المفتوح من قبل العميل.

إذا حدث، فيما يتعلق بأي حساب، أن تجاوز العميل الحد الأقصى لعدد المعاملات المسموح بها لهذا الحساب، فإن الرسوم وأتعاب المعاملات الزائدة للبنك تكون واجبة التطبيق على تلك المعاملات وينبغي استقطاعها، وفقاً للتقدير المطلق للبنك، على الحساب ذي الصلة.

التحصيلات والتحويلات

إن الشيكات / توزيعات الأرباح / الحوالات المصرفية التي تكون بأمر العميل والتي يتم إيداعها (بالطريقة التي يوفرها البنك) في الحساب تكون مقبولة باعتبارها عناصر تحصيل، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك من قبل البنك وفقاً للممارسات المصرفية السائدة في البنوك الإسلامية العاملة في سلطنة عمان. يحق للبنك رفض الشيكات أو الحوالات أو أي أوراق مالية أخرى يتم سحبها لأمر أي طرف. يحتفظ البنك بحقه في أن يخصم من أي حساب أي بنود غير مسددة وغير محصلة بالإضافة إلى أتعاب البنك، دون تحمل أي مسؤولية في حالة عدم تحصيل هذه البنود.

لا يسمح بالسحوبات مقابل شيكات تحت التحصيل إلا بعد تحققها الفعلي. يحق للبنك رفض دفع أي شيك أو صك أو تعليمات، إذا كان التوقيع عليها، أو أي مدخل أو تعديل أو إقرار بها غير مقبول للبنك، أو إذا كانت الأموال الموجودة في الحساب غير كافية.

يقوم البنك بدفع المبلغ الفعلي لتحويلات التلكس / السويفت أو الحوالات المصرفية / الشيكات الواردة لصالح العميل بعد خصم الرسوم / الأتعاب والعمولات المصرفية التي تكبدها البنك.

إذا وافق البنك على قبول أو شيكات أو حوالات أو صكوك مسحوبة على بنوك خارج سلطنة عمان ("الأدوات الخارجية") للمقاصة أو التحصيل، فإن العميل قد أقر ووافق بشكل نهائي ودون قيد أو شرط على ما يلي:

أ. تعتمد مقاصة أو تحصيل الأدوات الخارجية على قوانين وممارسات البلد أو الدولة التي يقع فيها البنك المسحوب عليه. ب. يجوز للبنك قبول الوثائق الأجنبية للمقاصة أو التحصيل وفقا لتقديره المطلق باعتبارها تسهيل للعميل بناء على طلبه من وقت لآخر. يحتفظ البنك بحقه في رفض أي وثائق أجنبية، حسب تقديره، أو إعادة أي أدوات خارجية في أي وقت؛

ج. لا يتحمل البنك أية مسؤولية عن تحقيق أي وثائق مالية أجنبية مودعة لديه، أو عن القيمة التي يقدمها أي بنك أجنبي، أو عن أي تأخير في البريد أو المراسلات أو فقدان البريد أو البريد السريع أو أخطاء التشغيل أو التأخير أو الخسائر الناجمة عن نظام المقاصة أو عن أي أتعاب أو نفقات أو خسارة مهما كان مصدرها، ما لم يسببها إهمال البنك أو سوء تصرف متعمد به.

د. في بعض الدول، قد تكون مقاصة الشيكات مع حق الرجوع، وحتى عندما تتوفر الأموال، فإن البنك المسحوب عليه قد يرجع الشيك أو يسترجع الأموال في وقت لاحق.

يقوم البنك بقيد جميع التحويلات والحوالات الواردة للعميل على الحسابات بعملة هذه الحسابات، ما لم يحصل البنك على تعليمات مخالفة من العميل. يكون الإيداع على أساس أسعار الصرف السائدة في نفس يوم الإيداع.

يحق للبنك رفض الدفع لأي حوالة أو تحويل إذا كان اسم المستفيد ورقم الحساب غير متطابق مع سجل البنك، أو لأي سبب آخر.

يجوز للبنك، دون إشعار مسبق للعميل وبدون موافقته، رد أية مدخلات في الحساب عندما يتم لأي سبب استعادة أو رد التحويلات أو الحوالات المالية أو الشيكات أو غيرها من الأدوات التي تم قيدها في وقت سابق في الحساب. يحق للبنك الاحتفاظ بالشيكات أو الأدوات غير المسددة وممارسة جميع الحقوق المتعلقة بها.

Comment [AAW1]: Meaning of bill

ينبغي أن تكون جميع التحويلات التي يقوم بها البنك وفقا لتعليمات العميل أو خلاف ذلك التي يقوم بها العميل على حساب العميل وعلى مسؤوليته، ولن يتحمل البنك أي مسؤولية إذا انخفضت المبالغ المودعة في حسابات العميل بسبب الأتعاب أو الانخفاض في القيمة، ولن يكون البنك مسؤولاً إذا لم يتمكن العميل من الاستفادة من الأموال الأخرى بسبب أي قيود صادرة عن السلطات المعنية.

لن يتحمل البنك أو أي من مراسليه المسؤولية عن عواقب أي مخالفة أو تأخير أو خطأ أو خطأ برقي أو إغفال أو سوء تفسير قد ينشأ بسبب أي خسارة قد يتم تكبيدها من خلال فشل مراسليه في أن يحددوا بشكل صحيح الأشخاص المذكورين في التعليمات أو احتجاز الأموال، إذا اعتبر البنك أو مراسليه هذا الاحتجاز ملائماً، في انتظار تأكيد هوية أي شخص أو التعليمات المذكورة أعلاه عن طريق خطاب أو غير ذلك.

إذا لم يتم دفع جميع أو أي من هذه التحويلات وتم ردها إلى البنك، يجوز للعميل المطالبة فقط بقيمتها بسعر الشراء في اليوم الذي تم فيه الاسترداد. لا يتحقق الاسترداد حتى يتلقى البنك أمراً محدداً من مراسليه بأن الأموال غير مسددة وأن التعليمات الأصلية قد ألغيت.

كشوف الحسابات

يقوم البنك بشكل دوري بتقديم كشف حساب إلى العملاء عن طريق البريد العادي أو البريد الإلكتروني أو يقدم البنك للعميل القدرة على الوصول للحصول على كشوف الحساب من قنوات أخرى يتيحها البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، فروعه أو قنواته المصرفية الإلكترونية، رهنا بدفع أية رسوم خدمة يخطر بها البنك من وقت لآخر. يجوز للبنك، وفقاً لتقديره المطلق، تغيير تكرار كشوف الحساب، مع إشعار العميل.

أ. في حالة عدم استلام كشف الحساب، ينبغي على العميل إخطار البنك بعدم الاستلام خلال خمسة عشر (15) يوماً من نهاية الفترة المتعلقة بكشف الحساب.

ب. في حالة وجود تناقض في أي مدخل أو رصيد مبين في كشف الحساب، ينبغي على العميل إخطار البنك بهذا التناقض خلال خمسة عشر (15) يوماً من تاريخ كشف الحساب.

يعتبر العميل قد حصل على كشف الحساب ووافق بشكل نهائي على صحة المدخلات والرصيد الوارد فيها؛ وقد تنازل العميل عن أي حق في الطعن على المعاملات أو المدخلات أو أي معاملات أخرى موجودة في الحساب ما لم يتم العميل بإخطار البنك خطياً وفقاً لذلك، خلال خمسة عشر (15) يوماً، وفقاً للفقرة 2.5 (أ) أو 2.5 (ب) حسب مقتضى الحال.

ما لم يقدم العميل إشعاراً خطياً، (أو بأي وسيلة أخرى يقبلها البنك من وقت لآخر)، فإن العنوان المبين في استمارة فتح الحساب هو العنوان البريدي المعتمد لإرسال جميع الرسائل والإشعارات والتعليمات وكشوف الحساب أو أي إشعار آخر (قانوني أو غير ذلك). ينبغي على العميل إبلاغ البنك خطياً إذا كان هناك تغيير في أي من تفاصيل العميل الواردة في استمارة فتح الحساب.

يجوز للبنك أن يتوقف عن إرسال رسائل بريدية أو تعليمات أو كشوف حساب إذا عادت دون تسلمها مرتين أو أكثر على التوالي، حتى يحين الوقت الذي يقدم فيه العميل للبنك عنوانه البديل لإرسال الكشوف.

يحق للعميل أن يطلب نسخة إضافية من كشف الحساب على نفقة العميل، وتكون هذه الرسوم وفقاً لدليل الأسعار السارية في البنك.

أوامر الدفع الدائمة

يقوم البنك بقبول طلبات تنفيذ أي أمر دائم من العميل بشرط أن يكون لدى العميل رصيد كاف في الحساب في تاريخ (تواريخ) الاستحقاق لتنفيذ هذه الأوامر. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي تأخير أو خطأ في الإرسال أو النقل أو عن أي خطأ من جانب البنك القائم بالدفع أو أي من مراسليه. أقر العميل بأن البنك لن يكون مسؤولاً عن هذا التأخير أو الخطأ وأنه ينبغي على العميل تعويض البنك عن الخسارة والأضرار والمصروفات التي يتكبدها البنك نتيجة لتنفيذ الأوامر الدائمة التي يقدمها العميل.

التعليمات

يحق للعميل أن يطلب من البنك أن يتصرف بناء على تعليمات بالفاكس (أو أي وسيلة إلكترونية أخرى يقبلها البنك من وقت لآخر) فيما يتعلق بالحساب (الحسابات)، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تحويل الأموال من وإلى وداخل البنك، والإبقاء المبكر للاستثمارات وتجديدها وتسوية الاستثمارات.

يحق للبنك أن يعتبر التعليمات بالفاكس أو بالهاتف تعليمات أصلية ومفوضة بشكل كامل وملزمة على العملاء، وأن يتخذ الخطوات المتصلة أو القائمة على تلك التعليمات، حسبما يراه مناسباً. يحق للبنك، في تقديره المطلق، معالجة أو رفض أي تعليمات بالفاكس أو بالهاتف يقدمها العميل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إذا كان البنك قد تحمل مسؤولية في تنفيذ تعليمات أو أي جزء منها، أو إذا كان تنفيذ أي من التعليمات سوف يؤدي إلى مخالفة أي قانون أو لائحة أو يكون مضراً بمصالح البنك. أو إذا كان منع أو تأخر البنك بشكل مباشر أو غير مباشر عن التصرف بناء على

التعليمات نظراً لأسباب خارجة عن سيطرة البنك. يجوز للبنك، حسب تقديره المطلق، أن يرفض العمل بموجب هذه التعليمات إلا إذا تم الحصول على تأكيد من العميل وذلك بالشكل والمحتوى الذي يرضي البنك.

ينبغي على العميل إعفاء البنك من أي تعويض وأن يعرض البنك عن وضد جميع الإجراءات والدعاوى والقضايا والتكاليف والمطالبات والطلبات والرسوم والمصروفات والخسائر والالتزامات الناشئة نتيجة أي شكل من الأشكال المتعلقة بما يلي:

أ. تصرف البنك بحسن نية وفقاً لفاكس مكتوب أو تعليمات هاتفية من العميل، رغم أن هذه التعليمات على النحو الوارد أعلاه قد تم تنفيذها أو نقلها عن طريق الخطأ أو تم تعديلها عن طريق الاحتيال أو أسيء فهمها أو تشويهها في خطوط الاتصال أو الإرسال؛ أو

ب. امتنع البنك عن التصرف وفقاً لفاكس مكتوب أو تعليمات هاتفية من العميل بسبب فشل إرسالها الفعلي إلى البنك أو فشل استلام البنك لها لأي سبب من الأسباب، سواء كان ذلك متعلقاً بخطأ أو عدم جهوزية آلة الإرسال أو الاستقبال؛ أو

ج. فشل العميل في تمرير كافة النسخ الأصلية من تعليمات الفاكس إلى البنك خلال المدة التي يحددها البنك.

ينبغي أن تكون جميع تعليمات الفاكس التي يقدمها العميل للبنك وفقاً للقوانين واللوائح السارية في سلطنة عمان. أقر العميل بالكامل، وفهم وقبل المخاطر الكامنة والمرتبطة بإرسال التعليمات عن طريق الفاكس.

في حالة وفاة العميل، فإنه لن يتم إجراء أي نشاط على الحساب دون الحصول على تعليمات جديدة من الورثة الشرعيين (المعتمدين بموجب تعاقب قانوني وساري) من العميل وذلك بالشكل والمحتوى الذي يرضي البنك.

إذا وعندما يصبح هذا الخيار متاحاً، فإن العميل يفوض البنك (وفقاً لتقديره المطلق) لمتابعة / التصرف على أساس تعليماته الشفهية (بما في ذلك أي تعليمات يطلبها أو يقدمها العميل، فيما يتعلق بهذه الشروط والأحكام ما لم تنص هذه الشروط على خلاف ذلك صراحة).

يجوز للبنك أن يطلب وفقاً لتقديره المطلق أن يتم تسليم التأكيد الخطي على التعليمات الشفهية للعميل بواسطته خلال الفترة التي يحددها البنك.

عندما يتم فتح أي من الحسابات بواسطة أكثر من شخص، يحق لأي شخص منهم إعطاء أي من هذه التعليمات الشفهية، ويحق للبنك أن يعتمد على أي من هذه التعليمات.

يجوز للبنك تسجيل المحادثات أو التعليمات الهاتفية للعميل مع البنك. تعتبر هذه التسجيلات صحيحة وملزمة للعميل.

وقف أوامر الدفع

ينبغي على العميل تعويض البنك ضد أي أضرار يتكبدها البنك فيما يتعلق بأي مبلغ، يتم تجميده امتثالاً للمتطلبات القانونية أو بموجب تعليمات صادرة عن البنك المركزي العماني أو أي هيئة مختصة أخرى أو لأية دعوى يقيمها الغير ضد البنك.

مدخلات خاطئة

إذا كان هناك أي خطأ في مدخلات وضعت على الحساب، يحق للبنك تلقائياً، وفقاً لتقديره المطلق، معالجة المدخلات أو التعديلات ذات الصلة لتنفيذ التصحيحات اللازمة. لا يحق للعميل المطالبة بقيمة أي ودائع وضعت في الحساب بطريق الخطأ. وافق العميل على أن يحتفظ البنك بحقه في المطالبة من جانب واحد بالمبالغ التي وضعت عن طريق الخطأ، سواء من العميل أو مباشرة من الحساب، وخصمها من الحساب وفقاً لذلك. في حالة القيام بمثل هذه المطالبة / المطالبات، فقد تعهد العميل بأن يسدد في أي وقت وعلى الفور هذه المطالبة / المطالبات وفقاً لتعليمات البنك، إذا لزم الأمر.

رسوم وأتعاب الخدمات المصرفية

يجوز للبنك، دون الرجوع للعميل، أن يخصم من الحسابات، وينبغي على العميل أن يدفع عند الطلب، أي رسوم أو مصروفات أو عمولة مستحقة السداد مقابل الخدمات المصرفية المقدمة وفقاً لهذه الشروط والأحكام ووفقاً للرسوم وبالعمولات المصرفية المعتمدة والمعلنة من قبل البنك. إذا لم تتوفر أموال كافية في الحسابات للدفع، أو إذا أخفق العميل في دفع هذه الرسوم والمصروفات أو العمولات فإن أحكام البند 6.3 تكون واجبة التطبيق حتى يتم دفع هذه المبالغ.

حق الحجز والمقاصة

وافق العميل صراحة على أنه يحق للبنك، في أي وقت، الحجز على أي أموال أو أسهم أو أوراق مالية أو مستندات أو غيرها من الأصول والممتلكات أياً كانت طبيعتها المملوكة باسم العميل، أو باسم أي شركة تابعة للعميل في أي حساب أو تنظيم لتمويل ما داخل أي فرع من فروع البنك. يجوز للبنك في أي وقت، مقاصة كل أو جزء من الأموال أو الأسهم أو الأوراق المالية أو المستندات أو غيرها من الأصول والممتلكات أياً كانت طبيعتها المملوكة باسم العميل، أو باسم أي شركة

زميلة أو تابعة للعميل في أي حساب أو ترتيب تمويل، و/ أو في أي فرع من فروع البنك (بما في ذلك، عند الاقتضاء، قبل أجل استحقاق حساب الاستثمار) تجاه أي مديونية أو مبالغ مستحقة بموجب أي معاملة مالية، تم تكبدها سواء بشكل فعلي أو محتمل، من قبل العميل أو أي من الشركات التابعة لعميل البنك (أو إذا كان الحساب حساباً مشتركاً، أي مديونية لأي من العملاء أو أي من الشركات التابعة لعملاء الحساب المشترك لدى البنك، سواء متضامنين أو منفردين أو غير ذلك) وسواء كان ذلك بنفس عملة الحساب أم لا. يجوز للبنك تنفيذ أي تحويلات لازمة بسعر الصرف السائد الفوري الذي يكون فيه البنك قادراً على شراء عملة التزامات العميل أو الالتزامات باسم أي من الشركات التابعة للعميل بسعر الصرف السائد للبنك المعروض على مكاتب البنك، حسبما يحدده البنك وفقاً لتقديره المطلق. جميع التكاليف التي يتكبدها البنك فيما يتعلق بممارسة حق الحجز والمقاصة والتسوية تكون على حساب العميل وتكون واجبة الدفع عند الطلب.

يجوز للبنك ممارسة حقوق المقاصة فيما يتعلق بالأسهم والأوراق المالية بمجرد تسجيل هذه الأسهم والأوراق المالية، ويحق للبنك وفقاً لتقديره المطلق تصفية أو نقل ملكية هذه الأسهم والأوراق المالية، إذا فشل العميل في دفع أي من مستحقاته.

حسابات بالعملة الأجنبية

يجوز للعميل فتح حسابات بالعملة الأجنبية بناء على موافقة البنك، وينبغي تنفيذ المعاملات في هذا الحساب (الحسابات) أو هذه الحسابات فقط عن طريق استثمارات البنك أو حوالاته أو تعليماته المكتوبة، بنفس عملة الحساب. تخضع الودائع النقدية في الحسابات بالعملة الأجنبية لسعر الصرف في نفس اليوم والعمولات التي يحددها البنك من وقت لآخر.

يخضع السحب النقدي بأوراق نقد العملات الأجنبية أو الشيكات السياحية من حسابات العملات الأجنبية لسعر الصرف السائد والعمولات التي يحددها البنك من وقت لآخر.

يجوز للعميل أن يحول من حساباته بالعملة الأجنبية إلى حساباته بالعملة المحلية أو العكس بسعر الصرف السائد في نفس اليوم الذي يحدده البنك. أقر العميل بأن البنك لن يكون مسؤولاً عن أي خسائر في أسعار الصرف قد يتكبدها العميل عند تحويل أي مبلغ من الحسابات بالعملة الأجنبية إلى الحسابات بعملة أخرى.

الحسابات المشتركة

من أجل فتح حساب مشترك، ينبغي على عميلين أو أكثر من العملاء الأفراد استكمال وتوقيع استمارة/ استمارات فتح الحساب السارية وغيرها من الوثائق ذات الصلة لحاملي الحساب المشترك. سيتم تشغيل كل حساب مشترك على أساس تفويض واحد فقط. كل عميل سيكون له دخول متساوي وحقوق متساوية لتشغيل جميع الحسابات والخدمات المشتركة التي يمكن تشغيلها عن طريق الحساب المشترك. بالإضافة إلى ذلك، تسري الشروط التالية فيما يتعلق بالحسابات المشتركة:

أ. تمثل هذه الشروط والأحكام اتفاق بين حاملي الحساب المشترك، تكافليا وتضامنيا، وكذلك بين حاملي الحساب المشترك والبنك.

ب. يجوز تقديم التعليمات الخاصة بالحساب المشترك بشكل منفرد بواسطة عميل فرد على النحو المحدد في استمارة فتح الحساب (بما في ذلك السحب لصالح الموقع عليه)، وقد وافق حاملو الحساب المشترك واقروا على أن جميع الإجراءات التي يقوم بها البنك تتم وفقا لتلك التعليمات.

ج. إن أي رصيد مدين ناتج عن الحساب المشترك لأي سبب من الأسباب (وأي مسؤولية أخرى قد يتم تكبدها) سيكون مسؤولية تضامنية وتكافلية من جميع حاملي الحساب المشترك. لن يتم إبراء الذمة من أي مسؤولية من هذا القبيل أو خلاف ذلك تتأثر بوفاة أو عجز أي واحد أو أكثر من حاملي الحساب المشترك.

د. البنك مفوض بأن يقبل إيداع أو يقيد في الحساب المشترك أي شيك أو صك أو تحويل أو أمر دفع باسم واحد أو أكثر من حاملي الحساب المشترك.

هـ. وافق حاملو الحساب المشترك صراحة على أنه يحق للبنك، وفقا لتقديره المطلق ودون موافقة مسبقة، ولكن مع الإخطار الواجب، لأي من حاملي الحساب المشترك، الحجز على الحساب المشترك، وتنفيذ كل الرصيد الدائن أو أي جزء منه، لمقاصة أي مبالغ (فعلية أو محتملة أو مستحقة الدفع أو غير مستحقة الدفع) قد تكون مستحقة للبنك، من أي من حاملي الحساب المشترك ومقاصة مبلغ تلك المديونية من رصيد الحساب المشترك.

و. إذا تعرض أحد حاملي الحساب المشترك لأمر حجز، فإن هذا الحجز يسري على حصة حامل الحساب المشترك فقط، إذا أشار إلى ذلك حاملو الحساب المشترك في طلب فتح الحساب المشترك، وذلك اعتبارا من يوم إخطار البنك بأمر الحجز المذكور. يقوم البنك بوقف السحب من الحساب المشترك إلى حد الحصة المحجوز عليها، وبالتالي فإنه يسعى إلى إخطار حاملي الحساب المشترك أو ممثلهم بأمر الحجز خلال أربعة عشر (14) يوما من تاريخ الإخطار بأمر الحجز على عنوانه المبين في نموذج فتح الحساب، شريطة أن لا يؤثر فشل البنك في تقديم هذا الإخطار على حقوق البنك بموجب هذا

البنك، أو أن تؤدي إلى نشوء أي مسؤولية خاصة بالبنك. ويعتبر أي إخطار من قبل البنك لحامل الحساب إخطاراً لهم جميعاً.

ز. رهنا بسياسات البنك، يحق للبنك إصدار البطاقة لكل واحد من حاملي الحساب المشترك أو التحديد إذا كان كل منهم مفوض بالتعامل مع الحساب بتوقيع واحد فقط، وأنهم مسئولون تضامنياً أو فردياً عن جميع الالتزامات التي تنشأ من استخدام هذه الخدمة.

ح. يجوز للبنك أن يستمر في الاعتماد على المعلومات الواردة في استمارة فتح الحساب حتى يخطر بخلاف ذلك من قبل واحد أو أكثر من حاملي الحساب المشترك.

1. في حالة وفاة أحد حاملي الحساب المشترك، فإنه يحق للبنك، وفقاً لتقديره المطلق:

2. تجميد أو تعليق تشغيل الحساب المشترك ورفض أي وجميع الودائع والقروض والسحوبات حتى يتلقى البنك، بالشكل الذي يقبله البنك، معلومات صحيحة وأدلة وتعليمات خاصة بالجزء الخاص بالمتوفى للحامل للحساب المشترك في الرصيد الدائن من الحساب المشترك ("جزء العميل"): أو

3. يقوم البنك بتوزيع جزء العميل وفقاً لهذه التعليمات الصحيحة التي يتلقاها البنك من هؤلاء الأشخاص المفوضين بموجب قوانين التعاقب السارية في الوقت الحالي، وفقاً للسلطة القضائية المختصة. لا يحق للعملاء الباقين على قيد الحياة الاستفادة من الجزء الخاص بالعميل المتوفى.

عملاء الشركات

تعهد العميل وأقر بأنه، رهناً بأية تعليمات صريحة مكتوبة من العميل

1. لا يتصرف البنك إلا بناءً على تعليمات صريحة من الشخص المفوض.

2. أي شخص مفوض ومعين من قبل العميل ينبغي أن يكون لديه وبشكل كامل الوثائق القانونية للعمل بالنيابة عن العميل في جميع المعاملات مع البنك بخصوص الحساب ووافق العميل بشكل صريح أنه يجوز للبنك الامتثال والعمل وفقاً لأية تعليمات يقدمها هذا الشخص المفوض دون حصر. و

3. لا يجوز للشخص المفوض تفويض الصلاحيات الممنوحة له إلى آخرين، دون إخطار خطي مسبق للبنك.

إذا كان هناك أي تعليمات غير واضحة أو إذا حصل البنك على تعليمات متضاربة، يجوز للبنك أن يختار عدم التصرف بناءً على كل أو أي من هذه التعليمات حتى يتم فك اللبس أو الخلاف بشكل يرضي البنك. البنك غير ملزم بالتحقق من صحة أية تعليمات.

إذا وافق البنك على التصرف بناءً على تعليمات متلقاة بالهاتف أو الفاكس أو الخطاب أو أي شكل آخر من أشكال التعليمات، فإن البنك مفوض للتصرف بناءً على هذه التعليمات، التي يزعم أنها ستصدر من قبل، أو يعتقد البنك أنها ستصدر من قبل الشخص المفوض. أقر العميل وتحمل كل المخاطر المرتبطة بنقل التعليمات عن طريق هذه الأساليب وتنازل وأغى وأبرأ ذمة البنك من أي وجميع المطالبات والالتزامات أو الحقوق التي تكون للعميل ضد البنك بخصوص أو تنشأ عن تلك التعليمات. البنك غير ملزم بالحصول على تأكيد أو الاستفسار بشأن صحة التعليمات. إلا أنه يجوز للبنك، دون أن يكون مضطراً للقيام بذلك وفقاً لتقديره الخاص والمطلق، أن يرفض التصرف بناءً على هذه التعليمات و / أو يطلب التحقق من التعليمات عن طريق التأكيد بمكالمة هاتفية للعميل.

سيعوض العميل البنك ومسئوليه وموظفيه و / أو وكلاءه، عن أي خسارة أو تكاليف أو تلف أو مصروفات أو مطالبات قد يتكبدها هو أو أي منهم (بشكل مباشر أو غير مباشر) نتيجة تصرف البنك أو هذا المسئول أو الموظف أو الوكيل أو تأخره أو امتناعه عن التصرف بناءً على تعليمات العميل أو يزعم أنها من العميل أو التي يعتقد البنك أنها صدرت من قبل أو لصالح العميل.

أغى العميل البنك وعوضه عن وضد جميع الإجراءات والدعاوى والقضايا والتكاليف (بما في ذلك التكاليف القانونية) والمطالبات والطلبات والرسوم والمصروفات والخسائر والالتزامات الناشئة نتيجة، أو بأي شكل من الأشكال المتعلقة بما يلي:

أ. تصرف البنك بحسن نية وفقاً لتعليمات فاكس مكتوب من العميل، رغم أن هذه التعليمات قد تم تنفيذها أو نقلها عن طريق الخطأ أو تم تعديلها عن طريق الاحتيال أو أسيء فهمها أو تشويهها في خطوط الاتصال أو الإرسال؛ أو

ب. امتنع البنك عن التصرف وفقاً لتعليمات فاكس من العميل بسبب فشل إرسالها الفعلي إلى البنك أو فشل استلام البنك لها لأي سبب من الأسباب، سواء كان ذلك متعلقاً بفشل خطأ أو عدم جاهزية آلة الإرسال أو الاستقبال أو خلاف ذلك؛ أو

ج. فشل العميل في تمرير كافة النسخ الأصلية من تعليمات الفاكس إلى البنك خلال المدة التي يحددها البنك.

تعهد العميل بإبلاغ البنك فوراً بأي تغييرات في الوثائق التأسيسية، بطاقة المفوض بالتوقيع، عقد التأسيس أو لوائحه الداخلية أو تغيير الشكل القانوني أو أي تغيير في تأسيسه، أو مجلس الإدارة أو الشركاء أو المديرين أو الأشخاص المفوضين

أو الممثلين أو أية تغييرات في المفوضين بالتوقيع. لن يتحمل البنك أية مسؤولية في حال مخالفة أي من أعضاء مجلس إدارته وشركائه ومديره وممثليه للأحكام على النحو الوارد في الوثائق التأسيسية أو بطاقة المفوض بالتوقيع أو عقد التأسيس أو لوائحه الداخلية أو تصرف بشكل يتجاوز حدود سلطاته.

فوض العميل البنك ليدفع ويخصم من الحساب، سواء كان الحساب ائتمان أو مكشوف، أو كان قد أصبح فيما بعد مكشوفاً بسبب هذه الأرصدة المدينة، جميع المعاملات الصادرة عن هؤلاء المفوضين للعمل على الحساب، وغير مسموح للبنك فرض أي زيادة على مبلغ السحب على المكشوف. العميل مسؤول عن أي تعليمات أو أوامر صادرة للبنك من قبل المفوضين بالعمل على الحساب والدخول على كل العمليات المصرفية والمالية بما في ذلك خطابات الاعتماد المستندي وتحويل الأموال وجميع المعاملات بما في ذلك طلبات التسهيلات الائتمانية.

إن هؤلاء الأشخاص المفوضين الذين يوقعون على المعاملات المصرفية نيابة عن العميل مسئولون شخصياً، بالإضافة إلى العميل، عن تعويض البنك بالكامل عن أية ديون حالية أو مستقبلية، أو أي مبلغ يتكبد أو أي خسارة أو ضرر يتكبدها البنك نتيجة لأية أعمال غير مشروعة يقومون بها.

تعهد العميل بأن يزود البنك بميزانية وقوائم دخل مدققة أو أي وثيقة أخرى يطلبها البنك في الفترات وعلى النحو الذي يطلبه البنك.

أقر الشركاء / المساهمون المعنيون أنه في حالة إدخال تعديل في صلاحيات أي شريك / شخص يمثل الشركة / المؤسسة / المنظمة، سواء كان ذلك ناشئاً عن انسحاب أو استقالة أو فصل أو نتيجة لأي تعديل في عقد التأسيس أو تغيير الاسم أو فقدان الأهلية القانونية لأي من الشركاء / الأشخاص أو إعلان إفلاسهم / إفلاسها أو وفاة أو انضمام أو انسحاب واحد أو أكثر من الشركاء / الأشخاص، ويحق للبنك الحجز على جميع مبالغ الائتمان الخاصة بالشركة / المؤسسة / المنظمة لصالح البنك لاسترداد مستحقاته أو لصالح أي أمر أو حكم قضائي.

أنواع الحسابات

الحساب الجاري - (القرض)

يتم إيداع الرصيد الدائن في الحساب الجاري من قبل العميل باعتباره قرضاً للبنك، والذي لا يستحق عليه أي ربح أو أي شكل آخر من أشكال الإيرادات. تعهد البنك بسداد أي رصيد دائن لصالحه في الحساب الجاري بالكامل بناء على طلب العميل، رهناً بالتزام العميل بهذه الشروط والأحكام. يجوز للبنك استثمار الرصيد الدائن في الحساب الجاري بالشكل الذي يراه البنك ملائماً، وفقاً لتقديره المطلق، وبشكل لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية. يخضع فتح الحساب

الجاري لمتطلبات الحد الأدنى للرصيد الذي يحدده البنك المركزي العماني من وقت لآخر، ويتم إشعار العميل به، ويمكن تشغيله بالفئات التي يوافق عليها البنك من وقت لآخر.

يتم السحب من الحساب الجاري وفقا للبند 3.3. ويتم قبول الإيداعات في الحساب الجاري في جميع فروع البنك في سلطنة عمان عن طريق النقد والتحويلات والشيكات المسحوبة على فروع البنك أو البنوك المحلية أو من خلال أجهزة الصراف الآلي للبنك، أو بأي وسيلة أخرى يقبلها البنك.

يحق للبنك رفض دفع أي أوامر دفع أو شيكات مكتوبة على نماذج أخرى غير نماذج البنك، دون أن يتحمل البنك أي مسؤولية على الإطلاق.

ينبغي على العميل سحب الشيكات باللغتين العربية أو الإنجليزية. لن يقبل البنك شيكات مكتوبة بأي لغة أخرى.

يحق للبنك، دون أي التزام، الوفاء بقيمة الشيكات أو غيرها من الأدوات القابلة للتداول المسحوبة على الحساب الحالي حتى لو كان ذلك سيتسبب في أن يكون الحساب الجاري مكشوفاً. تعهد العميل بدفع أو رد كافة المبالغ المستحقة في الحساب الجاري المكشوف للعميل على الفور بناء على طلب البنك.

يحق للبنك، دون تحمل أي مسؤولية، أن يرفض دفع قيمة الشيكات والسحوبات وأوامر الدفع المسحوبة على الحساب الجاري إذا كان الرصيد غير كافٍ، حتى لو كان العميل لديه رصيد في أي حسابات أخرى، ما لم يتم العميل بترتيب ذلك مسبقاً مع البنك خطياً لتغطية مبلغ الشيكات، أو أي من السحوبات الأخرى من أي من حساباته الجارية أو الادخارية لدى البنك الدولي، رهنا بأية رسوم خدمة يخطر بها البنك من وقت لآخر.

يجوز للبنك، دون تحمل أي مسؤولية، أن يقبل من العميل وقف دفع أي شيك في حال أنه فقد وينبغي تقديم إثبات من شرطة عمان السلطانية، أو في ظروف أخرى وفقاً لما يسمح به القانون وبموافقة البنك. ومع ذلك، فإن العميل يتحمل أي خسارة أو ضرر أو تكلفة (بما في ذلك التكاليف القانونية) نتيجة هذه الحوادث.

ينبغي على العميل أن يهتم بالشيكات الصادرة له من قبل البنك، ويتحمل مسؤولية كاملة فيما يتعلق بإصدار واستخدام أي شيكات وهو مسؤولاً في جميع الحالات الناشئة عن سرقة دفتر شيكات أو إساءة استخدامه أو إساءة استخدام أي من الشيكات التي يحتوي عليها، بما في ذلك التزوير، بغض النظر عما إذا كانت إساءة الاستخدام المذكورة أعلاه قد ارتكبها أي موظف (موظفين) لدى العميل أو أي شخص آخر. يتحمل العميل كل تبعات العجز عن السداد ويعوض البنك في جميع النواحي. ينبغي على العميل أن يخطر البنك على الفور وخطياً عن فقدان أو سرقة أي شيك أو أداة دفع وأن يرد البنك أو يتلف أي شيكات أو أدوات دفع أو مواد ذات صلة غير مستخدمة عند إغلاق حساب ذي الصلة. لا يجوز للعميل

أن يعطي أي من دفاتر الشيكات الخاصة به للغير. ينبغي على العميل أن يبلغ البنك على الفور وخطيا عند فقدان أو سرقة دفتر الشيكات، الذي في غيابه خلاف ذلك يتحمل العميل كافة العواقب في حالات إساءة استخدامه.

يحق للبنك أن يرفض إصدار دفتر شيكات للعميل، دون إبداء أي سبب. وهذا لا يحول دون الحق في السحب بوسائل أخرى.

يحق للبنك إغلاق الحساب الجاري ووضع اسم العميل في القائمة السوداء وفقا للوائح السارية لأي وكالة ائتمان أو البنك المركزي العماني أو أي هيئة تنظيمية أخرى تسري من وقت لآخر.

إجمالي مبلغ الشيكات المسحوبة على الحساب الجاري، التي لم يتم تقديمها للسداد بعد، لا يجوز أن تتجاوز في أي وقت الأرصدة المتاحة في الحساب الجاري والمتاحة للسحب. البنك غير ملزم بدفع شيكات مسحوبة مقابل مدفوعات لم تتحقق أو لم يتم تسويتها في الحساب الجاري. يفرض البنك رسوم على أي شيك يتم إرجاعه دون دفع بسبب عدم وجود أموال كافية في الحساب.

حسابات المضاربة

الحسابات المؤهلة

إن الحسابات (باستثناء الحساب الجاري) التي تلي متطلبات الحد الأدنى للرصيد على النحو الذي يحدده البنك و / أو البنك المركزي العماني، من وقت لآخر هي فقط التي تعد مؤهلة وتعامل على أنها حسابات مضاربة. **إلى المدى وحتى الفترة التي لا يلي فيها أي حساب (باستثناء الحساب الجاري) متطلبات الحد الأدنى للرصيد، إذا تم إدراجه في وعاء المضاربة** وإذا كان الرصيد أقل من متطلبات الحد الأدنى للرصيد، سيمنح الحساب ربحا وفقا لوزنه في وعاء المضاربة. ولن يقوم البنك بفرض أي رسوم إدارية.

الحسابات

أ. **تحت حساب المضاربة،** لأن العميل هو صاحب الأموال ("رب المال") فقد فوض البنك (كونه "المضارب" أو مدير الصندوق) لاستثمار أموال العميل في حساب المضاربة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بالطريقة التي يراها البنك ملائمة، وفقا لتقديره المطلق.

ب. يجوز للعميل السحب من حسابات المضاربة وفقا للبند 3.3.

ج. يجوز أن تكون حسابات المضاربة بالفئات التي يوافق عليها البنك من وقت لآخر.

الاستثمار والأرباح

أ. يقوم البنك باستثمار الرصيد الدائن في حسابات المضاربة ("أموال المضاربة") التي يحتفظ بها العميل، في وعاء استثماري مشترك ("وعاء المضاربة") مع الأموال من حقوق ملكية البنك والمستثمرين الآخرين، وتدار وتستثمر من قبل البنك في أصول معينة ("أصول المضاربة") دون قيود وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

ب. الأرباح ("أرباح المضاربة") المحققة نتيجة النشاط الاستثماري للبنك تحت البند الفرعي (أ) أعلاه، توزع بين البنك والعميل، على النحو التالي:

1. مقابل إدارة الأموال التي يقدمها البنك بموجب هذه الاتفاقية، يحق للبنك حصة بنسبة محددة مسبقا من أرباح المضاربة، عن فترة الاستثمار المقابلة ("حصة المضارب من الربح")؛

2. المتبقي من ربح المضاربة، بعد خصم حصة المضارب من الربح ("مبلغ الربح")، يوزع بين المستثمرين على أساس العلاوات وفقا للبند 16.3 (هـ). ويتم تحديد حصة العميل من الربح وفقا لمعدل سنوي ("معدل الربح") يسري على الفترة ذات الصلة التي ينتهي لها استثمار المضاربة الخاص بالعميل، ويتم دفعه في تاريخ دفع الربح ذي العلاقة.

3. حصة المضارب من الربح والعلوات السارية على كل فئة يحددها البنك ويوافق عليها العميل في عقد المضاربة.

4. حصة المضارب من الربح والعلوات المحدثة والسائدة التي تسري على كل فئة يتم عرضها في فروع البنك، ويمكن الحصول عليها من البنك وفقا للممارسات السائدة للبنك. يحتفظ البنك بحق تغيير حصة المضارب في الربح و / أو العلاوات من وقت لآخر وفقا للوائح و / أو التوجيهات السائدة السارية، ويعتبر هذا التعديل ساريا عند بدء فترة حساب الربح التي تلي هذا التعديل مباشرة. ويعتبر العميل قد قبل هذا التعديل إذا لم يتلق البنك أي إخطار على خلاف ذلك خلال سبعة (7) أيام من تاريخ إصدار هذا التعديل.

ج. أقر العميل بأنه لا يوجد في هذه الشروط والأحكام ما يمكن تأويله على أنه ضمان أو تعهد من البنك بأية أرباح مضمونة، أو أي سداد مضمون لأي جزء من النصيب أو النصيب بالكامل، يخص استثمار المضاربة. العميل على دراية بأن كل الرصيد في حسابات المضاربة (بما في ذلك إيداعات المضاربة الأصلية) معرض لخسائر محتملة ناجمة عن خسارة متكبدة بشأن أصول المضاربة، وأن هذه الخسائر قد تؤثر حتى على أصل مبلغ الأموال التي أودعها العملاء في حساب استثمار المضاربة.

د. أي خسائر متكبدة على إيداعات المضاربة خلال فترة حساب الربح يتحملة العميل وحده. ولكن، إذا استثمر البنك كذلك مبلغ معين في أصول المضاربة (سواء من أموال حقوق ملكية البنك أو غير ذلك)، يتم حينئذ تقسيم هذه الخسائر بين العميل والبنك بشكل تناسبي وفقا للمبالغ التي استثمرها العميل والبنك في أصول المضاربة. ومع ذلك، فإن البنك (كمضارب) يتحمل أي خسارة تعزى إلى إهماله أو مخالفته في تنفيذ واجباته كمضارب حسب هذه الشروط والأحكام. في حال تكبد مثل هذه الخسائر خلال فترة الاستثمار، لا يحق للبنك الحصول على حصة المضارب في الربح الخاصة بفترة الاستثمار هذه.

هـ يتم احتساب مبلغ الربح وإخطاره للعميل في جدول الربح الساري.

و. يحق للبنك تحديد الأرصدة الختامية في الحالات التي يتم فيها إغلاق حساب المضاربة قبل تاريخ سداد الربح الساري، ويحق للعميل الحصول على الأرباح المستحقة على أموال المضاربة عن فترة الاستثمار ذات الصلة. إذا تنازل العميل عن حقه في أي مطالبات أخرى في أرباح البنك في هذا الخصوص.

ز. إن البنك كمضارب، قد فوضه العميل ليخصم، إذا لزم الأمر، نسبة معينة من ربح المضاربة المستحق للمستثمرين في وعاء المراجعة، باعتباره احتياطي مخاطر استثمار، وذلك لأغراض:

1. هذا المبلغ خصصه البنك الإسلامي من دخل حاملي حسابات الاستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، من أجل تغطية الخسائر المستقبلية لحاملي حسابات الاستثمار.

2. دفع أرباح مخصصة لفترة الاستثمار التي لم يتم تحقيق أرباح فيها بعد، لحاملي حسابا المضاربة الذي تستحق و / أو يتم تصفية إيداعاتهم بين تاريخي دفع أرباح. يتم دفع هذه المبلغ على أساس مبلغ الربح المعلن سابقا لأخر فترة حساب ربح كاملة. يقوم البنك، عند تحقيق أرباح فترة حساب الربح، بتجديد احتياطات مخاطر الاستثمار بمبلغ الربح الفعلي المستحق لعدد الأيام المنقضية خلال فترة حساب الربح والتي يتم خلالها دفع الأرباح، ولكن لم يتحقق. مقابل تلقي مبالغ الأرباح قبل تاريخ دفع الربح الساري بموجب هذا البند 3.16 (ز)، ينبغي على العميل أن يتنازل عن حقه في الفرق بين مبلغ الربح الفعلي المدفوع للعميل ومبلغ الربح الذي كان سيحق للعميل الحصول عليه خلاف لو تم دفع مبلغ الربح في تاريخ الاستحقاق.

3. الاستفادة من ربح المضاربة على النحو المبين في هذا البند 3.16 (ز) يكون فقط لصالح حاملي حساب المضاربة ويشرف عليه لجنة الرقابة الشرعية بالبنك. يحتفظ البنك بحقه في استثمار احتياطي مخاطر الاستثمار في أي منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، شريطة أن تتم هذه الاستثمارات على مخاطر العميل الخاصة، وأن البنك لا يتحمل مسؤولية أي خسائر يتكبدها البنك نتيجة هذه الاستثمارات.

4. إن البنك، كمضارب، مفوض من قبل العميل بموجب هذه الاتفاقية على أن يخصص، إذا لزم الأمر، نسبة معينة من ربح المضاربة تستحق للمستثمرين في وعاء المراهجة، كاحتياطي متغير، لأغراض الحفاظ على مستويات أرباح لحامل حساب الاستثمار وحامل حقوق الملكية ينبغي أن يتم ذلك الخصم بعد توزيع حصة المضارب. إذا تجاوز الرصيد المبلغ الذي يعتبر متدبراً، ينبغي حينئذ قيد المبلغ الزائد باعتباره إعفاء من الاحتياطي إلى حصة الطرف المعني من الدخل لتلك الفترة المالية بعد تخصيص حصة المضارب. يحقللبنك استثمار احتياطي الربح المتغير في أي منتج متوافق مع الشريعة الإسلامية، شريطة أن يتم هذا الاستثمار على مخاطر العميل الخاصة، ولن يتحمل العميل مسؤولية أي خسائر يتكبدها البنك نتيجة هذه الاستثمارات.

ح. يجوز للعميل سحب أموال المضاربة من حسابات المضاربة قبل انتهاء مدة الاستثمار السارية، وفقاً للشروط التالية:

1. انقضاء مدة لا تقل عن شهر واحد من التاريخ الذي تم فيه استثمار أموال المضاربة ذات الصلة في حساب المضاربة ("تاريخ الاستثمار") من أجل أن يحق للعميل الحصول على حصة من أرباح المضاربة. في جميع الحالات الأخرى، يحق للعميل الحصول على ربح عن الأشهر المنجزة وفقاً للنسبة المعلنة للفترة المقابلة، مع الأخذ بعين الاعتبار أحكام البند 3.16 (ز):

استثمار المضاربة

أ. بالنسبة لاستثمار المضاربة، يحدد العميل مدة الاستثمار (أو أي فترات أخرى يوافق عليها البنك)، شريطة ألا تقل مدة الاستثمار عن شهر ميلادي واحد.

1. بالنسبة لاستثمار المضاربة، يحدد العميل مدة الاستثمار (أو أي فترات أخرى يوافق عليها البنك)، شريطة ألا تقل مدة الاستثمار عن شهر ميلادي واحد.

2. يتم احتساب الأرباح على حساب الاستثمار في نهاية كل شهر ميلادي على أساس الاستحقاق، ويتم دفعها للعميل إما:

أ. في أول تاريخ دفع ربح مباشرة بعد انتهاء مدة الاستثمار. أو

ب. في تواريخ دفع الربح في الفترات التي يتم الاتفاق عليها بين العميل والبنك. و

3. في تواريخ دفع الربح في الفترات التي يتم الاتفاق عليها بين العميل والبنك. و

ب. الحد الأدنى لقبول أموال المضاربة التي تكافئ تلك بعملات أخرى يحددها البنك من وقت لآخر. باستثناء مدة الاستثمار للأموال بالريال العماني، فإن البنك ليس ملزماً بسداد الأموال بنفس عملة الإيداع، ولكن يتعهد بالدفع عن طريق إصدار شيك عند الطلب أو تحويل نفس عملة الإيداع بأسعار الصرف السائدة في يوم سداد الأموال المذكورة.

ج. تخضع هذه الشروط والأحكام في جميع الأوقات، وتقرأ مع اتفاقية المضاربة. اتفاقية المضاربة تشمل حسابات استثمار غير مقيدة للاستثمار في جميع الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة.

معاملات بطاقات السحب الآلي وأجهزة الصراف الآلي

يسري هذا البند على استخدام البطاقة الصادرة والمقدمة من البنك لحامل البطاقة.

إصدار البطاقات:

أ. جميع البطاقات ملك للبنك. ينبغي على حامل البطاقة أن يرد على الفور جميع البطاقات إلى البنك أو وكيله بناء على طلب البنك أو وكيله.

ب. لن يتحمل البنك مسؤولية أي ظروف تؤثر على استخدام البطاقة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

1. رفض أي تاجر قبول أو تنفيذ البطاقة.
2. طريقة التواصل مع العميل فيما يتعلق برفض قبول البطاقة.
3. أي خلل في أي آلة أو نظام معالجة بيانات أو وصلة معاملة أو إضراب أو منازعات متعلقة بتحويل الأموال أو توفير المعلومات أو السلع أو الخدمات التي تم شراؤها. أو
4. تقييد الأموال المتاحة من خلال أجهزة الصراف الآلي. أو
5. تأخير أو رفض أي معاملة بسبب مخاوف من الغش والتفويض؛ أو
6. رفض البنك الموافقة على أي معاملة مالية عند الشراء والتي تخالف حسب رأيه المطلق متطلبات الشريعة.
- ج. رفض البنك الموافقة على أي معاملة مالية عند الشراء والتي تخالف حسب رأيه المطلق متطلبات الشريعة.
- د. ينبغي على حامل البطاقة ألا يستخدم البطاقة إلا في المشتريات التي تكون مقبولة من الناحية القانونية. إن حامل البطاقة على علم بأن مشتريات معينة لسلع أو خدمات، مثل المشروبات الكحولية والتعامل في لحم الخنزير أو المنتجات

المتصلة بلحوم الخنزير والقمار والمواد الإباحية والأسلحة النارية أو أي أنشطة غير قانونية أخرى، محظورة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. لذا يتحمل حامل البطاقة مسئولية التأكد من أن البطاقة تستخدم للمشتريات التي لا تخالف متطلبات الشريعة الإسلامية.

هـ. أقر حامل البطاقة أن إصدار البطاقة من البنك والاحتفاظ بالحساب يخضع للوائح والنظم السارية في البرنامج وأنه في حال وجود أي نزاع، فإن القرار الذي يتخذ في إطار البرنامج يكون نهائيا.

و. يجوز للبنك في أي وقت الكشف عن تفاصيل حامل البطاقة أو الحساب ذي صلة لأي وكيل للبنك لأغراض تجهيز معاملة بالبطاقة أو خلاف ذلك الوفاء بالتزامات البنك الخاصة بالبرنامج.

ز. حاملو البطاقات مسؤولون تضامنيا وتكافليا أمام البنك بموجب هذه الشروط والأحكام إذا تم إنشاء الحساب باسمين أو أكثر، أو إذا تم إصدار بطاقة لشخصين أو أكثر.

استخدام البطاقة والرقم السري PIN والرقم السري للهاتف TPIN:

أ. يقوم البنك بتسهيل إنشاء الرقم السري PIN والرقم السري للهاتف TPIN لاستخدامه مع البطاقة عند تنفيذ معاملة في أجهزة الصراف الآلي أو عن طريق الخدمات المصرفية عبر الهاتف التي ينبغي أن تتوافق مع متطلبات الحد الأدنى من الأمن التي وضعها البنك. كما ينبغي على حامل البطاقة التأكد مما يلي:

ب.

1. التوقيع على جميع البطاقات على الفور باستخدام قلم الحبر على إيصال من قبل حامل البطاقة المناسب؛

2. الاحتفاظ بجميع البطاقات بشكل آمن في جميع الأوقات؛

3. الرقم السري PIN والرقم السري للهاتف TPIN غير معروفان لأي شخص آخر.

4. عندما يغير حامل البطاقة الرقم السري PIN والرقم السري للهاتف TPIN، لا ينبغي أن تشمل هذه الأرقام أي أربعة أرقام متتابة من الأرقام المطبوعة على مقدمة أو خلف البطاقة. و

5. البطاقات لا تستخدم قبل أو بعد فترة الصلاحية المذكورة على البطاقة أو بعد أي إخطار بإلغاء أو سحب البطاقة من قبل البنك أو وكيله.

ج. إن تسجيل البنك لأي معاملة تتم مع الرقم السري PIN و الرقم السري للهاتف TPIN يكون ملزما لحامل البطاقة بالنسبة لنتيجته.

د. يحق للبنك في جميع الأوقات ودون إشعار حامل البطاقة أن:

1. يرفض تفويض أي شراء أو سحب نقدي.
2. يلغي أو يعلق الحق في استخدام أي بطاقة أو رقم سري PIN أو رقم سري للهاتف TPIN بخصوص جميع أو بعض الوظائف أو المعاملات؛ و
3. يرفض تجديد أو استبدال أي بطاقة.
- د. لن يكون البنك مسؤولاً تجاه حامل البطاقة عن أي خسارة أو ضرر ناجم عن ممارسة البنك لأي من حقوقه بموجب هذه الشروط والأحكام.
- هـ. في حالة فقدان البطاقة أو سرقتها أو تم إدخالها بطريقة خاطئة أو تلفها ينبغي على حامل البطاقة أن يبلغ البنك على الفور على هاتف رقم 80070060، ثم يؤكد الحادث خطياً للبنك في وقت لاحق.
- و. إذا فقدت البطاقة أو سُرقت فإن البنك لن يكون مسؤولاً عن أي معاملات تحدث بين وقت فقدان البطاقة ووقت وقف عمل البطاقة.
- ز. لا يضمن البنك السلع أو الخدمات التي يتم شراؤها عن طريق البطاقة، ولا يقبل أي خلاف أو نزاع ينشأ عن ذلك بين حامل البطاقة وأي طرف آخر.

استخدام أجهزة الصراف الآلي

- أ. حامل البطاقة مسئول عن جميع معاملات أجهزة الصراف الآلي باستخدام البطاقة سواء تمت بمعرفة أو تفويض حامل البطاقة (إلا بعد تلقي البنك وإقراره بتلق إشعار خطي بالفقدان).
- ب. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر عند استعمال حامل البطاقة لأجهزة الصراف الآلي أو الخدمات المصرفية عبر الهاتف لتحويل أموال بين الحسابات أو الدفع لمؤسسات المنافع أو أي حساب أو مؤسسة أخرى تحتفظ بترتيبات مع البنك. يتحمل حامل البطاقة المسؤولية وحده عن:
 1. تزويد البنك بالبيانات الصحيحة لتحويل الأموال، رقم أي مستخدم / مستهلك / مرجع وأي تغييرات لاحقة في الاستمارة التي يحددها البنك. و
 2. تسوية النزاعات أيًا كان طبيعتها مع المستفيد.

ج. إذا تم تحويل الأموال أو طلب دفع من قبل حامل البطاقة بعد انتهاء وقت الدوام الرسمي في البنك، فإن الطلب سيعالج في يوم العمل المصرفي التالي.

د. إذا قام حامل بطاقة بإيداع أوراق نقدية في حساب حاملي البطاقات باستخدام أجهزة الصراف الآلي، فإن هذا يعتبر مستملاً من قبل البنك وذلك بآثر فوري.

هـ. إذا قام حامل بطاقة بإيداع شيك في حساب حاملي البطاقات، وذلك باستخدام أجهزة الصراف الآلي، فإنه هذا يعتبر قد تم استلامه من قبل البنك في يوم العمل المصرفي التالي.

و. يجوز للبنك تحديد إجمالي المسحوبات من خلال أجهزة الصراف الآلي خلال أي فترة، وإبلاغ العميل بذلك من وقت لآخر.

ز. في حال قيام أجهزة الصراف الآلي بمعالجة معاملة على نحو خاطئ، فإن أي أموال زائدة قد تكون موجودة نتيجة لمثل هذه المعاملة ستوضع في حساب مؤقت لمدة خمس (5) سنوات من تاريخ المعاملة، أو حتى يأتي الوقت الذي يطلبه فيه المالك الشرعي، أي أسبق، وتخضع لأية قوانين ولوائح سارية قد تكون واجبة التطبيق من وقت لآخر. بعد انقضاء فترة الخمس (5) سنوات، يتم إيداع الأموال في صندوق خيري حسبما تحدده لجنة الرقابة الشرعية للبنك وفقاً لتقديرها المطلق، وذلك بما لا يتعارض مع اللوائح السارية في سلطنة عمان. إذا طالب بها مالكيها الشرعي، يتم دفعها له من الصندوق الخيري.

الحساب المرتبط بالبطاقة:

أ. يخصم البنك من حساب حامل البطاقة، مبلغ كل تحويل أموال وشراء وسحب نقدي. يجوز الاتصال بالبنك من قبل التاجر أو الشخص الذي يتصرف بالنيابة عن التاجر، وذلك للتأكد من أن البنك سيسمح بالشراء أو السحب النقدي المقترح. يتم التعامل مع المشتريات أو السحب النقدي المسموح به على أنه قد تم خصمه من الحساب من تاريخ السماح، وستخفض فوراً من الائتمان المتاح على الحساب بمقدار مبلغ الشراء أو السحب النقدي.

ب. بمجرد سماح حامل البطاقة بشراء أو سحب نقدي باستخدام البطاقة، فإن البنك لن يقوم بوقف المعاملة.

المعاملات بالعملة الأجنبية:

إن مبلغ أي شراء أو سحب نقدي بعملة غير عملة الفواتير بالبطاقة، يتم تحويله إلى عملة الفواتير بالبطاقة بسعر الصرف السائد الذي يحدده النظام. تخضع معاملة الصرف المطبقة لرسوم إدارية على النحو الذي يحدده البنك.

المدفوعات المتصلة بالبطاقة:

أ. ينبغي على حامل البطاقة التأكد من وجود أموال كافية في الحساب، وإذا ما كان الرصيد الدائن أو حد التمويل يوافق عليه البنك، لدفع تحويل أموال ومشتريات وسحوبات نقدية في وقت المعاملة باستخدام البطاقة. إذا حدث لأي سبب من الأسباب، وكان الحساب مكشوفًا باستخدام البطاقة، فإن العميل يتحمل مسئولية القيام فورًا بتغطية العجز عن طريق الدفع المباشر أو تحويل أموال من أي حساب آخر يحتفظ به لدى البنك. إن عدم التقيد بهذا الشرطي حول للبنك إلغاء البطاقة و/ أو مقاصة المبلغ من أي حساب آخر يحتفظ به العميل لدى البنك (إذا كان يحتفظ بأكثر من حساب لدى البنك)، ولكن دون أي زيادة على المبلغ المسحوب على المكشوف. البنك ليس ملزمًا بإخطار حامل البطاقة إذا كان لا يمكن معالجة معاملة بسبب عدم كفاية الأموال في الحساب.

ب. ينبغي على حامل البطاقة التحقق من جميع المعاملات التي تظهر على كشف الحساب، وفي حال وجود أي تباين أو خلاف ينبغي عليه إبلاغ البنك بذلك خطيًا خلال خمسة عشر (15) يومًا من تاريخ كشف الحساب، ويثبت أن هذا المدخل غير صحيح. وإذا لم يتسلم البنك مثل هذا الإخطار، فإن جميع المعاملات بالبطاقة تعتبر قد تأكدت على أنها صحيحة من قبل حامل البطاقة. إذ اثبت أن معاملة الشراء المختلف عليها حقيقية، ينبغي على حامل البطاقة دفع المبلغ المبين في كشف الحساب ذي العلاقة مع أي رسوم يتكبدها البنك في التحقيق في مثل معاملات الشراء المختلف عليها هذه. في جميع الحالات، يظل العميل مسؤولًا عن تسوية جميع المبالغ الأخرى غير المختلف عليها. مع عدم الإخلال بما سبق، ينبغي على حامل البطاقة على الفور إبلاغ البنك بأي شكوك في أي نشاط احتيالي أو غير قانوني أو مشبوه متعلق بالبطاقة، ويحق للبنك، عند استلام هذا البلاغ، تعليق استخدام البطاقة مؤقتًا حتى إشعار آخر لحامل البطاقة.

ج. ينبغي على البنك توفير نسخ من قسائم المعاملات خلال تسعين (90) يومًا من تاريخ المعاملة (حسب الرسوم والأتعاب السارية بالبنك، حسبما يخطر بها حامل البطاقة من وقت لآخر).

د. تعتبر سجلات البنك دليلاً قاطعًا على صحة معاملة تحويل الأموال، أو الشراء أو السحب النقدي.

هـ. يقوم البنك بتقييد أي مبلغ مسترد ومستحق للعميل على الحساب، وذلك عند استلام قسيمة استرداد أو أي تأكيد آخر بالاسترداد صادر على النحو الصحيح من قبل التاجر بشكل مقبول للبنك. لا يجوز إدخال البنك في أي مطالبة من قبل حامل البطاقة ضد أي طرف ثالث.

البطاقات الإضافية

أ. بناء على طلب خطي من حامل البطاقة، المفوض كما ينبغي وبشكل صحيح في تفويض الحساب، يجوز للبنك توفير بطاقة إضافية وتيسير إنشاء رقم سري PIN لمالك البطاقة الإضافية. تسري هذه الأحكام والشروط على استخدام هذه البطاقة والرقم السري PIN، ويتحمل حامل البطاقة مسؤولية استخدامها كما لو كانت البطاقة الإضافية تستخدم من قبل حامل البطاقة ذاته.

ب. لن تتأثر تعهدات ومسئوليات والتزامات حامل البطاقة بأي شكل من الأشكال بإصدار البطاقة الإضافية، وبأي نزاع أو مطالبة بين حامل البطاقة ومالك البطاقة الإضافية. سيعوض حامل البطاقة البنك عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أو مصاريف أو نفقات سواء كانت قانونية أو غير ذلك قد يتكبدها البنك بسبب أي عجز قانوني أو عدم الكفاءة المالية للمالك البطاقة الإضافية أو أي مخالفة لهذه البنود والشروط من قبل مالك البطاقة الإضافية.

رسوم البطاقة:

أ. يحتفظ البنك بحق فرض رسوم إجمالية على حامل البطاقة يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

1. تقديم بطاقة بديلة.

2. توفير سحب نقدي؛

3. طلب الحصول على نسخة من قسيمة المعاملة للتأكد في وقت لاحق بأنها معاملة حقيقية. و

4. طلب الحصول على نسخة مكررة من كشف الحساب.

ب. ينشر البنك دليل الرسوم، والذي يتم تقديمه لحامل البطاقة بناء على طلب حامل البطاقة. يجوز للبنك تعديل أو إدخال رسوم في أي وقت، وتسري بمجرد إخطار حامل البطاقة.

البطاقات المفقودة والمسروقة:

أ. يجوز للبنك إصدار رقم سري PIN و/ أو رقم سري هاتفي TPIN لحامل البطاقة ليتم استخدامه مع البطاقة عند تنفيذ معاملة في أجهزة الصراف الآلي أو عن طريق الخدمات المصرفية عبر الهاتف، وقد وافق حامل البطاقة على أن يتم إرسال كلمة السر PIN أو كلمة السر للهاتف TPIN عن طريق البنك، بالبريد، إلى العنوان المخصص على مسؤولية حامل البطاقة.

ب. ينبغي على حامل البطاقة استخدام جميع الاحتياطات المقبولة لمنع فقدان أو سرقة البطاقة، ولا يجوز له الإفصاح عن الرقم السري PIN أو الرقم السري TPIN لأي طرف.

ج. في حالة فقدان أي بطاقة أو سرقتها، أو إذا أصبح الرقم السري PIN أو الرقم السري للهاتف TPIN معروفاً من قبل أي شخص آخر غير حامل البطاقة أو مالك البطاقة الإضافية، أو إذا أصبحت البطاقة أو الرقم السري PIN أو الرقم السري للهاتف TPIN لأي سبب آخر عرضة لإساءة الاستخدام، فإنه ينبغي على حامل البطاقة القيام، في أقرب وقت ممكن، بإخطار البنك دون تأخير وأن يقدم في وقت لاحق بلاغاً إلى شرطة عمان السلطانية. وفي مثل هذه الظروف، يحق للبنك أن يعلق استخدام البطاقة مؤقتاً حتى إشعار آخر لحامل البطاقة. وإذا تم العثور على البطاقة في وقت لاحق، ينبغي عدم استخدامها. بدلاً من ذلك، ينبغي إعادتها إلى البنك فوراً، وتمزيقها نصفين عبر الشريط المغناطيسي.

د. مع عدم الإخلال بالتزام حاملي البطاقات بالإبلاغ عن فقدان أو سرقة أو إساءة استخدام البطاقة، ينبغي على حامل البطاقة أن يخطر البنك خطياً أو عن طريق الخدمات المصرفية عبر الهاتف بأي فقدان أو سرقة البطاقة، أو الرقم السري للهاتف TPIN أو الرقم السري PIN بمجرد وقوع تلك الخسارة أو السرقة. يقوم البنك، باتخاذ التدابير اللازمة لمنع استخدام البطاقة عند استلام هذا الإخطار. ومع ذلك، لا يتحمل البنك أية مسؤولية إذا لم يتم استلام هذا الإشعار الخطي.

هـ. يجوز للبنك، حسب تقديره المطلق، وبعد الحصول على الرسوم السارية، إصدار بديل لأي بطاقة مفقودة أو مسروقة، أو يطلب من حامل البطاقة إنشاء رقم سري PIN أو رقم سري للهاتف TPIN بناءً على هذه الشروط والأحكام أو أي شروط وأحكام أخرى يراها البنك مناسبة.

مسؤولية الاستخدام غير المصرح به للبطاقة:

أ. يتحمل حامل البطاقة مسؤولية أية خسائر تنشأ عن استخدام أي بطاقة، أو رقم سري للهاتف TPIN أو رقم سري PIN من قبل أي شخص غير مصرح له قبل تلقي البنك للإخطار بفقدان أو سرقة البطاقة أو الرقم السري للهاتف TPIN أو الرقم السري PIN وفقاً لهذا البند. يتحمل حامل البطاقة مسؤولية جميع الخسائر التي يتكبدها البنك نتيجة استخدام أي بطاقة من قبل أي شخص يحصل على البطاقة بموافقة حامل البطاقة، أو عند إهمال حامل البطاقة.

ب. ينبغي على حامل البطاقة مساعدة البنك أو وكيله، على التحقيق في فقدان أو سرقة أو إساءة الاستخدام المحتملة للبطاقة أو الكشف عن الرقم السري PIN أو الرقم السري للهاتف TPIN واسترداد البطاقة. وافق حامل البطاقة على أن يكشف للوكلاء عن أي معلومات متعلقة بالحساب تتصل بهذا التحقيق أو الاستعادة.

المعلومات:

أ. يجوز للبنك تحليل بعض المعلومات عن المعاملات على الحساب ويمكن استخدام هذه المعلومات لإخبار حامل البطاقة بمنتجات وخدمات ومزايا قد تكون مناسبة لحامل البطاقة.

ب. يجوز للبنك مراقبة وتسجيل المكالمات الهاتفية بين حامل البطاقة والبنك أو وكيله. ستكون هذه التسجيلات الهاتفية ملكاً للبنك وحده.

ج. ينبغي على حامل البطاقة إخطار البنك خطياً وعلى الفور عند القيام بأي تغيير في اسم حامل البطاقة أو عمله و / أو أرقام هاتف المنزل وأوضاعه المالية والعنوان الذي يتم إرسال كشف الحساب عليه.

د. سمح حامل البطاقة للبنك بالكشف عن معلومات متعلقة بحامل البطاقة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حساب حامل البطاقة لموظفي البنك أو وكيله أو شركاته أو فروع أو المتنازل لهم أو وكلاءه أو أي أطراف أخرى معتمدة من قبل البنك.

هـ. يحق للبنك التقاط صورة للعميل والاحتفاظ بها (عن طريق الصور أو تسجيل الفيديو أو غيرها من الوسائل) ويمكن تقديمها لشرطة عمان السلطانية أو البنك المركزي العماني أو غيرها من السلطات الأخرى في أي وقت دون موافقة أو إخطار العميل.

المزايا الإضافية:

أ. يجوز للبنك تقديم مزايا إضافية مشروعة متاحة لحاملي البطاقات بحيث تخضع لهذه الشروط وتخضع للشروط التي يتم إخطار حامل البطاقة بها من وقت لآخر.

ب. يجوز للبنك استبدال أو إزالة أو تعديل أو تغيير أي من المزايا الإضافية أو جميعها. يسري أي من هذه التغييرات بمجرد إخطار حامل البطاقة.

الإنهاء:

أ. يجوز للبنك أو حامل البطاقة إنهاء استخدام أو تقديم البطاقة والحساب في أي وقت بموجب إخطار خطي للطرف الآخر. إذا مارس أي طرف من الطرفين حقه في إنهاء استخدام أو توفير البطاقة، ينبغي حينئذ إعادة جميع البطاقات الصادرة بخصوص الحساب إلى البنك، وتمزيقها نصفين عبر الشريط المغناطيسي.

ب. لا يتم إغلاق الحساب إلا بعد دفع جميع الرسوم والمطلوبات الخاصة بذلك الحساب.

ج. يجوز للبنك إنهاء البطاقة والحساب أو المطالبة بدفع أو سداد الرصيد المستحق على الحساب في أي وقت. مع مراعاة حقوق البنك والسلطات بموجب هذه الشروط والأحكام، وحتى يتم هذا الإنهاء، يقوم البنك بتوفير بطاقات مجددة لحامل البطاقة عند انتهاء صلاحية البطاقة من وقت لآخر.

د. في حال الإنهاء من قبل البنك، فإنه يتم مقاصة أي رصيد مستحق في الحساب من قبل البنك مقابل أي أموال أو أصول أو أوراق مالية لحامل البطاقة يحتفظ بها البنك.

هـ. عند الإفلاس أو الموت، فإن التزامات حامل البطاقة تستمر حتى يتم إرجاع كافة البطاقات الصادرة بخصوص الحساب وتمزيقها نصفين عبر الشريط المغناطيسي وحتى يتم سداد جميع المبالغ المستحقة للبنك بالكامل. ينبغي على حامل البطاقة والمرشح التكميلي التوقف فوراً عن استخدام البطاقة وإعادتها إلى البنك لتمزيقها نصفين عبر الشريط المغناطيسي.

التعويض:

يعرض حامل البطاقة البنك عن أي مسؤولية أو خسارة أو أتعاب أو مطالبة أو ضرر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو عن إجراءات أو مصاريف أو نفقات سواء كانت قانونية أو غير ذلك قد يتكبدها البنك بسبب هذه الشروط والأحكام أو أي مخالفة لها أو تنفيذ حقوق البنك على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقية. قد يتم خصم جميع التكاليف والمصروفات في هذا الصدد من الحساب، وتكون مستحقة الدفع للبنك من قبل حامل البطاقة وفقاً لهذه الشروط والأحكام.

أحكام عامة:

أ. يحتفظ البنك في جميع الأوقات بحق تكملة أو تعديل أو تغيير هذه الشروط والأحكام. إن أي تغيير من هذا القبيل يكون واجب التطبيق بناءً على إخطار حامل البطاقة ويكون هذا الإخطار بأي وسيلة يحددها البنك بما في ذلك، على

سبيل المثال لا الحصر، نشر الأحكام والشروط المحدثة على الموقع الإلكتروني للبنك، وعرض الشروط والأحكام المعدلة في جميع فروع البنك.

ب. إن تنازل البنك عن أيأ من هذه الشروط أو مخالفة أي من هذه الشروط والأحكام، لا يمنع سريانها لاحقاً، ولا يعتبر تنازلاً عن أي سريان لاحق.

ج. إن أي إخطار صادر لحاملي البطاقات من قبل البنك على النحو المطلوب بموجب هذه الشروط والأحكام ينبغي أن يكون بأي وسيلة متاحة للبنك وفقاً لما يسمح به القانون.

د. يحتفظ البنك بالحق في تحديد أولوية معاملات البطاقة مقابل الشيكات المقدمة أو أي ترتيبات قائمة أخرى مع البنك.

الخدمات المصرفية عبر الهاتف

يسري هذا البند على الخدمة المصرفية الهاتفية الآمنة عبر الهاتف ("الخدمة") التي تسمح للعميل ("المشترك") بتنفيذ معاملات على الحساب (الحسابات).

المتطلبات:

أ. تكون الخدمة متاحة لعملاء البنك. يحتفظ البنك بحق قصر الخدمة على أنواع معينة من الحسابات والعملاء.

ب. للوصول للخدمة بنجاح، ينبغي تطبيق المتطلبات التالية:

1. يقوم عميل البنك بالتسجيل في الخدمة عن طريق تقديم طلب الخدمات المصرفية عبر الهاتف للبنك أو بالوسائل الأخرى التي يحددها البنك.

2. يقوم البنك بإتاحة تسهيلات تحديد الهوية للمشارك في وقت التسجيل للخدمة أو حسب توجيهات البنك.

توفير الخدمة:

أ. يبذل البنك قصارى جهده لإتاحة الخدمة في جميع الأوقات.

ب. قد تكون الخدمة غير متاحة من وقت لآخر بسبب الصيانة الاعتيادية أو بسبب اضطرابات أو أعطال فنية أخرى خارجة عن سيطرة البنك.

ج. معالجة بعض أنواع المعاملات قد لا تتوفر على مدار اليوم خلال الـ 24 ساعة في اليوم.

شروط الخدمة:

أ. تغطي هذه الخدمة كل الحسابات التي يحملها المشترك الآن أو يشترك فيها أو يسجل فيها في المستقبل، وتتعلق بما يلي:

1. حسابات باسم المشترك وحده؛ و

2. حسابات مشتركة يتم تشغيلها بواسطة مفوض واحد بالتوقيع؛ و

3. حسابات بطاقات السحب الآلي

ب. يحق للبنك التصرف بناء على تعليمات هاتفية، دون الرجوع إلى المشترك، شريطة أن يقوم البنك بالمعاينات المعتادة فيما يتعلق بإجراءات تحديد الهوية، دون الحاجة لإقرار بالتأكد بصيغة مكتوبة من المشترك.

ج. يجوز للمشارك إنهاء الخدمة، إما بشكل كلي أو جزئي في أي وقت، وذلك بتقديم إخطار خطي بالإهاء إلى البنك.

د. حسب اختيار البنك، يجوز أن تسري القيود التالية:

1. قد لا يربط المشترك الحسابات عندما يكون المشترك صاحب / مفوض بالتوقيع على أكثر من حساب واحد (شخصي مثلا)، ما لم يوافق البنك على ذلك صراحة.

2. ينبغي دفع الفواتير قبل ما لا يقل عن خمسة (5) أيام عمل مصرفي من تاريخ استحقاق الدفع، وذلك لإتاحة الوقت الكافي لمعالجة و / أو استلام الدفع من قبل المستفيد.

3. عند دفع فاتورة، فإن المشترك يكون مسؤولاً وحده عن:

4. تزويد البنك برقم المشترك / المستهلك / الرقم المرجعي الصحيح، وأي تغييرات لاحقة. و

5. تسوية أي دعوى أو نزاع يرفعه المستفيد أو الغير فيما يخص ذلك.

هـ. إن البنكغير ملزم بإخطار المشترك إذا كانت المعاملة لا يمكن معالجتها بسبب عدم كفاية الأموال في الحساب.

شروط عامة:

أ. وافق المشترك وأقر بما يلي:

1. فوض المشترك بموجب هذه الاتفاقية البنك ليسجل إلكترونياً أي أو جميع الاتصالات، سواء كانت صوتية أو غير ذلك، بين العميل والبنك، وأقر ووافق أن تكون مثل هذه التسجيلات مقبولة كدليل في أي إجراءات تحكيم أو نزاع. وتبقى هذه التسجيلات ملكاً للبنك.
2. إن أول استخدام للخدمة من قبل المشترك يعتبر إقراراً من قبل المشترك وموافقة على الالتزام بهذه الاتفاقية؛
3. سجل البنك للحساب (الحسابات) قاطع وملزم قانوناً لجميع الأغراض.
4. يجوز للبنك استرداد أي مبلغ مستحق له بموجب شروط وأحكام هذه الاتفاقية، كما يجوز له بأن يخصم من الحساب (الحسابات) سواء كانت هذه الحسابات مرتبطة أو غير مرتبطة بالخدمة؛
5. يحتفظ البنك بحق فرض رسوم خدمة بالأسعار التي تكون واجبة التطبيق من وقت لآخر عن طريق السحب من الحساب. كما يحتفظ البنك بالحق في مراجعة أسعار رسوم الخدمة بتقديم إخطار للعميل.
6. البنك غير مسؤول عن أي أخطاء أو فشل، و/ أو عدم أداء أو تشغيل غير سليم للهاتف أو المعدات الإلكترونية أو أي طريقة تواصل أخرى.

ب. البنك:

1. يجوز له إدخال تغيير أو تعديل أو إضافة إلى الخدمة، بما في ذلك إدخال أنواع جديدة من التعليمات وتغيير الإجراءات الأمنية بالبنك، عن طريق تقديم إخطار كاف للمشارك إما على موقع البنك الإلكتروني أو من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت الخاصة بالبنك، أو من خلال البريد (بما في ذلك رسائل كشوف الحساب) أو من خلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف الخاص بالبنك. علماً أن أي تغييرات أو تعديلات وإضافات من هذا القبيل تسري اعتباراً من التاريخ المذكور في الإخطار.
2. يحتفظ البنك بحق رفض الطلب، أو إيقاف تقديم الخدمة بأكملها أو إيقاف جزء من الخدمة دون إبداء أي أسباب.
3. لا يتحمل البنك مسؤولية فشل في الخدمة أو عدم أداء الخدمة

4. لا يتحمل البنك مسؤولية أي مطالبات مقابل أرباح أو خسارة أرباح أو استحقاق تكلفة فرصة بديلة أو خسارة سعر صرف لأي معاملة تتم من خلال الخدمة أو مقابل أية نفقات أو تكاليف (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر) أي رسوم إعادة اتصال أو فقدان ودائع قد يتكبدها المشترك نتيجة لأي انقطاع في الخدمة يتعلق بدفع الفواتير. و

5. يحق للبنك رفض أو إلغاء أي معاملة في حال كانت المعاملة غير مكتملة وغير متسقة أو غير صحيحة أو مخالفة لأي تشريع قانوني أو تنظيمي.

الأمن:

أ. البنك هو المالك الحصري لتسهيلات تحديد الهوية التي يستخدمها المشترك (المشتركون) بموجب هذه الاتفاقية.

ب. المشترك هو الحارس الأساسي لتسهيلات تحديد الهوية هذه وينبغي عليه الحفاظ عليها بشكل آمن وأن يتبع التعليمات التي يقدمها البنك للمشارك من وقت لآخر.

ج. ينبغي على المشترك أن يكون شديد الحرص عند استخدام التسهيلات والحفاظ على خصوصية وسرية تسهيلات تحديد الهوية، وأن يعوض البنك عن أي مطالبات بالتعويض عن خسائر أو أضرار (سواء كانت مباشرة أو تبعية) ناشئة عن استخدام المشترك للخدمة.

د. بالنسبة للحسابات المشتركة، إن كل طرف من طرفي الحساب له تسهيلات تحديد هوية منفصلة. كل واحد من حاملي الحساب المشترك مسئول تكافليا وتضامنيا عن جميع الطلبات / المعاملات التي تتم على الحساب عن طريقه و/أو عن طريق حاملي الحساب المشترك الآخرين.

هـ. في حال عدم إخطار المشترك للبنك بوجود استخدام غير مصرح به لتسهيلات تحديد الهوية، أو بناء على عدم وجود طلب من المشترك بإيقافها، فإن البنك سيعتبر أي معاملات مطلوبة تتم عن طريق استخدام هذه التسهيلات على أنها تصريح من المشترك ويقوم بمعالجتها على نفقة ومسئولية المشترك وحده.

و. في حال فقدان تسهيل تحديد هوية أو سرقة أو الكشف عنه للغير، ينبغي على المشترك أن يخطر البنك على الفور خطيا أو من خلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف بالفقدان أو السرقة أو الكشف كما يجب تقديم بلاغ إلى شرطة عمان السلطانية. ويحق للبنك تعليق الخدمة حتى إشعار آخر للمشارك.

استبعاد المسؤولية:

أ. البنك غير مسئول عن أي خسارة أو ضرر يتكبده المشترك في الحالات التالية:

1. عند إنهاء الخدمة أو جزء من الخدمة دون تقديم إخطار مسبق للمشارك.
2. أي إساءة استخدام للخدمة من قبل المشارك عندما تكون إساءة الاستخدام نتيجة عدم الالتزام بالإجراءات الأمنية أو بهذه الأحكام والشروط أو بأي إجراءات أمنية محددة يبلغها البنك للمشارك من وقت لآخر.
3. عند إخفاق المشارك في إخطار البنك بأي تغيير في عنوان بريده الإلكتروني أو عنوانه البريدي أو أرقام الاتصال أو عنوان مكان إقامته.
4. أي أخطاء أو إخفاق بسبب أي خلل في أجهزة الهاتف التي يستخدمها المشارك.
5. أي نزاع صناعي أو أمور أخرى خارج سيطرة البنك أو سيطرة الوكلاء والمقاولين الفرعيين للبنك.
6. أي دفع خاطئ لأي مستفيد ناتج عن خطأ المشارك.
7. أي تأخير خارج عن سيطرة البنك في دفع مبالغ لأي مستفيد.
8. أي إخفاق من المشارك في الالتزام بأي إخطار أو مراسلة من البنك.
9. أي خسارة ناشئة عن أي مدفوعات خاطئة أو أي تأخير في نقل أموال عن طريق الخدمة لأي مستفيد قد تنشأ بسبب إنهاء الخدمة أو تعطيلها.
10. ما يتعلق بدقة أية معاملات يقوم بها المشارك.
11. أي فشل من قبل البنك في تسديد مدفوعات لمستفيد أو في تنفيذ تعليمات المشارك، إذا كان الحساب محجوز عليه بأمر من المحكمة أو تم وقفه أو تجميده لأي سبب من الأسباب.
12. أي خسارة أخرى قد يتكبدها المشارك عن طريق استخدام هذه الخدمة.

الإنهاء أو التعديلات:

أ. للحد الذي يسمح به القانون، يحق للبنك تعديل الشروط والأحكام المتعلقة بالخدمات المصرفية عبر الهاتف في أي وقت شريطة تقديم مهلة كافية.

ب. بمجرد إخطار المشترك بالتغيير (سواء كان مكتوباً أو عبر الإنترنت)، يقوم البنك باعتبار الاستخدام اللاحق للخدمة من قبل المشترك، قبول من المشترك بالتغيير.

الخدمات المصرفية عبر الإنترنت

يحدد هذا البند شروط وأحكام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

يحتفظ البنك بحقه في رفض تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت لأي عميل دون إبداء أي أسباب.

وافق العميل على قبول التعليمات والامتثال للتعليمات المرتبطة بالخدمة المصرفية عبر الإنترنت الخاصة بالبنك.

وافق العميل على أن يسجل البنك أي معاملة مالية أو معاملة غير مالية تتم من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتكون دليلاً قاطعاً على تلك المعاملة (المعاملات) وتكون ملزمة قانوناً على العميل.

وافق العميل على قبول كافة العمليات التي يقوم بها المستخدم على حساب العميل (العملاء) باستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

يجوز للبنك فرض رسوم خدمة بسعر (أسعار) يحدد بالخصم من حساب العميل ويحددها البنك من وقت لآخر. يجوز للبنك تغيير سعر رسوم الخدمة في أي وقت بتقديم إخطار للعميل مدته خمسة عشر يوماً. إذا لم يعترض العميل خلال فترة الإخطار فإنه يعتبر قد وافق على هذه التعديلات. يجوز للبنك استرداد أي مبلغ مستحق له بموجب هذه الشروط والأحكام بأن يخصم من الحساب (الحسابات) لدى البنك سواء كانت هذه الحسابات مرتبطة أم لا بالخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

البنك:

أ. يجوز له تعيين وكلاء لتنفيذ أي مهام متصلة بتوفير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ويحق لهؤلاء الوكلاء القيام بأي مهمة يخولهم البنك أو يلزمهم بأدائها؛

ب. لا يتحمل أي مسؤولية في حالة إخفاق أي من وكلائه في الوفاء بتاريخ استحقاق معاملة مالية نظراً لضيق الوقت أو الفارق الزمني بين المناطق أو الإجازات الإقليمية؛

ج. لا يتحمل أي مسؤولية نتيجة فشل أو عدم أداء الخدمات المصرفية عبر الإنترنت تكون خارجة عن سيطرة البنك أو سيطرة وكلائه.

د. يحق له التصرف بناء على تعليمات العميل التي يتلقاها البنك من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والتي قد تشمل رسائل بريدية أو معاملات مالية أو معاملات غير مالية، دون أي رجوع آخر إلى العميل، ودون الحاجة لتأكيد مكتوب من العميل. تعتبر هذه التعليمات قد تمت وفقاً للتفويض البنكي للعميل قام بإجرائها.

هـ. لن يتحمل أي مسؤولية عن صحة أي معاملة مالية أو معاملة غير مالية يقوم بها العميل، ولا يحق للعميل طلب أي أموال أو إلغاء أو إبطال أية عملية مالية؛

و. لن يتحمل وكلاؤه مسؤولية أي خسارة أو ضرر أو استرداد فوري قد ينشأ عن عدم تحديد المستفيد بشكل صحيح أو عدم دفع أي تعليمات بسبب فقدان أو سرقة أو تغيير مكان أو خطأ أو حذف أو تشويه.

ز. لا يتحمل مسؤولية أي خسارة أو ضرر عندما يستخدم العميل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ليدفع لمؤسسة (مؤسسات) المرافق وغيرها من المؤسسات التي تقوم بعملية التنظيم مع البنك. يكون العميل مسؤولاً وحده عن: (أ) تزويد البنك بالمستخدم / المستهلك / الرقم المرجعي الصحيح، وأي تغييرات لاحقة. و (ب) تسوية أي نزاعات من أي نوع مع المستفيد.

ح. لن يقبل أي مطالبات بالتعويض عن الربح أو الدخل أو خسارة الربح أو تاريخ استحقاق أي عملية مالية تم تنفيذها من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. و

ط. لن يقبل أي مطالبات بالتعويض عن الربح أو الدخل أو خسارة الربح أو تاريخ استحقاق أي عملية مالية تم تنفيذها من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. و

يتم تنفيذ المعاملة (المعاملات) المالية شريطة توفر الأموال في الحساب (الحسابات) ذات الصلة.

عمليات التحويل بين حسابات العميل بالريال العماني لدى البنك، والتحويلات بين حسابات العميل بالعملات الأجنبية لدى البنك، تتم عند تلقي البنك لتعليمات العميل خلال الأوقات الزمنية المذكورة في التعليمات.

طلبات الحوالات المصرفية والشيكات المصرفية وتحويل الأموال عن طريق الكابل أو التللكس أو السويفت SWIFT التي ترد في نهاية إغلاق اليوم المصرفي، حسب المنصوص عليه في التعليمات في أي يوم عمل للبنك، يتم تنفيذها إما في ذلك اليوم أو في يوم العمل التالي للبنك.

العميل والمستخدم:

أ. يؤكدان أنهما لن يكشفوا الرقم السري PIN أو كلمة المرور أو هوية المستخدم للغير وسيحافظان عليها بدقة وخصوصية وسرية. و

ب. تعهدا بتغيير الرقم السري PIN أو كلمة المرور أو هوية المستخدم بشكل متكرر، وبمجرد وجود أي اشتباه في تعرض الرقم السري PIN أو كلمة المرور أو هوية المستخدم للخطر بشكل كلي أو جزئي.

لا يتحمل البنك أي مسؤولية لسوء استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت:

أ. من قبل أي عميل أو أي طرف آخر غير مفوض ويحق له التصرف، دون الرجوع إلى العميل أو مستخدمه، بناء على أي تعليمات وردت من خلال استخدام الرقم السري PIN أو كلمة المرور أو هوية المستخدم للعميل أو للمستخدم. و

ب. عندما ينشأ سوء استخدام نتيجة عدم امتثال العميل لإجراءات أمنية مقبولة أو لهذه الشروط والأحكام أو لأي إجراءات أمنية محددة يبلغها البنك للعميل من وقت لآخر.

الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال

البنك:

أ. يحق له تعيين شركة عمانتل أو الشركة العمانية القطرية للاتصالات ش.م.ع.ع أو أي شركة اتصالات تسري عليها القواعد واللوائح العمانية أو أي وكالة أو مزود اتصالات مناسبة أخرى ("الوكالة") لتقديم خدمة الهاتف النقال المصرفية للعميل ("خدمة الهاتف النقال"). ستكون خدمات الهاتف النقال متاحة للعميل فقط إذا كان هو / هي داخل الأوساط الخلوية للوكالة أو في الدوائر التي تشكل جزءاً من شبكة التجوال الخاصة بهذه الوكالة. ويتحمل العميل مسؤولية الدفع مقابل البث أو غيرها من الرسوم الأخرى التي تفرضها الوكالة، وفقاً لشروط وأحكام الوكالة، فيما يتعلق باستلام أو إرسال خدمات الرسائل القصيرة ("الرسائل النصية")، والبنك غير معني بأي شكل بهذه الرسوم؛

ب. سيوفر خدمات الهاتف النقال للمستخدمين المسجلين بالحسابات التي يكون العميل مسجلاً فيها وفقاً لأي لوائح سارية.

ج. ستوفر خدمات هاتف نقال للمشاركين المذكور الذي يرشحه العميل.

د. غير مسئول عن أي خسارة أو ضرر ناجم بشكل مباشر / غير مباشر عن أي قصور أو تعطل في خدمة الهاتف النقال. أقر العميل بأن جودة عمل خدمات الهاتف النقال يعتمد على البنية التحتية والتوصيل والخدمات التي تقدمها الوكالة وغيرها من مزودي الخدمات التي تعمل لدى البنك. و

هـ. يوفر خدمة الهاتف النقال وذلك على مسؤولية المشترك الذي يعوض البنك عن أي خسارة / تلف ناجم عن استخدام الخدمة.

يقوم البنك بتقديم معلومات إلى العملاء عن طريق رسالة نصية بناء على طلب خطي من العميل إلى البنك ويوافق عليه البنك.

يحتفظ البنك بحقه في:

أ. وقف خدمات الهاتف النقال وفقا لتقديره المطلق دون إبداء أي سبب،

ب. وقف خدمات الهاتف النقال في حال أي مخالفة لأحكام وشروط خدمة الهاتف النقال من قبل العميل أو أطراف أخرى في الحساب.

ج. تعديل الشروط والأحكام بموجب هذه الاتفاقية، في أي وقت بتقديم إخطار مدته خمسة عشر (15) يوما إلى العميل. إذا لم يعترض العميل خلال فترة الإخطار سيعتبر قد وافق عليها، ويتم حينئذ تطبيق هذه الشروط والأحكام المعدلة وتكون ملزمة على العميل؛

د. يفرض رسوم خدمة في أي وقت وفقا لتقديره المطلق بتقديم إخطار مناسب للعميل. و

هـ. رهنا باللوائح السارية، يرسل رسائل عامة أو ترويجية أو إعلامية إلى العميل.

لا يتحمل البنك مسؤولية فشل خدمات الهاتف النقال بسبب عوامل خارجة عن إرادته.

العميل:

أ. يبلغ البنك فورا في حال وجود أي تغيير في المعلومات الواردة في استمارة الطلب، مثل رقم الهاتف النقال وتفاصيل الحساب... إلخ. كما وافق العميل على تقديم أية معلومات إضافية يطلبها البنك من وقت لآخر، لغرض إتاحة الخدمات للعميل.

ب. يقبل أن كل رسالة نصية قد تحتوي على معلومات عن حساب العميل. فوض العميل البنك بإرسال معلومات متعلقة بالحساب، رغم عدم طلبها على وجه التحديد، إذا رأى البنك أنها ذات صلة. أقر العميل بأن الرسائل النصية المرسلة إليه قد تحتوي على معلومات سرية وفي حال إرسال تلك المعلومات السرية إلى شخص آخر دون أي خطأ من البنك، فإن البنك لا يتحمل أي مسؤولية. و

ج. يقبل أن يتم نقل جميع المعلومات و / أو تخزينها في أماكن مختلفة ويتم الوصول إليها من قبل موظفي البنك والشركات التابعة له. إن البنك مفوض بتقديم أي معلومات أو تفاصيل متعلقة بالعميل / الحساب إلى الوكالة أو أي من مزودي الخدمات بقدر ما يلزم لتنفيذ أي خدمات.

أحكام متنوعة

الإفشاء

وفقا لأحكام المادة 70 (ج) من قانون البنوك (الصادر بموجب المرسوم السلطاني 114\00)، فقد وافق العميل بشكل نهائي على أن يفصح للبنك عن تلك المعلومات أو التفاصيل أو البيانات المتصلة بالعميل و / أو الحسابات و / أو معاملات العميل مع البنك أو الشركات التابعة له وفروعه، حسبما يراه البنك وفقا لتقديره المطلق سواء أكان ذلك ضروريا أو مستحسنا (بما في ذلك لغرض منع الغش وغرض المراجعة وتحصيل الديون) لأشخاص بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الشركات التابعة له وفروعه وغيره من البنوك والمؤسسات والدوائر الحكومية والهيئات التنظيمية والمستشارين المتخصصين أو المحاكم.

وافق العميل بشكل نهائي على أنه يجوز للبنك نقل أو يقوم بتعيين طرف ثالث لتقديم أي جزء من الخدمات المقدمة للعميل، إلى الغير. ويظل البنك مسئولا أمام العميل فيما يتعلق بأية خسارة أو ضرر يتكبده العميل نتيجة إهمال أو مخالفة أو التخلف عن السداد من قبل هذا الغير، ويحتاج إلى أن يحافظ هذا الغير على سرية أي من هذه المعلومات بنفس قدر محافظة البنك.

في حالة وفاة العميل الفرد، يتم تجميد الحساب، ولن يتم السماح بسحب أي مبالغ باسم العميل المتوفى ما لم يتسلم البنك أمر رسمي بهذا الغرض من المحكمة المختصة، ويكون البنك مسئولا عن ذلك من تاريخ إخطاره بالوفاة.

يجوز للبنك فتح حسابات (حسب موافقة البنك من وقت لآخر) للقاصرين بموجب توقيع والده أو وصيه القانوني حتى يبلغ القاصر سن الرشد، وعندها يحق لهذا القاصر العمل بنفسه على الحساب. وفي حالة وجود قاصر/قاصرة تحت الوصاية، ينبغي الحصول على قرار أو حكم من المحكمة المختصة لرفع وصاية من أجل تمكينه / تمكينها من تشغيل الحساب ذي الصلة.

إغلاق الحساب

يحق للبنك في أي وقت وفقا لتقديره المطلق، إغلاق أي حساب بتقديم إخطار مدته خمسة عشر (15) يوما إلى العميل. إذا لم يعترض العميل خلال فترة الإخطار فإنه يعتبر قد وافق، ويجوز للبنك أن يطلب تسوية فورية منه دون إبداء أي سبب على الإطلاق ودون تحمل أية مسؤولية من القيام بذلك.

دون إخلال في الحق المذكور للبنك، يحق للبنك إغلاق الحساب إذا أصدر العميل أي شيكات دون وجود أموال كافية في الحساب أو إذا انخفض الحساب إلى أقل من متطلبات الحد الأدنى لرصيد هذا الحساب حسبما يحدده البنك المركزي العماني من وقت لآخر بتقديم إشعار مدته خمسة عشر يوما للعميل. وإذا لم يعترض العميل خلال فترة الإخطار فإنه يعتبر موافقا.

عند إغلاق الحساب، ينبغي على العميل إعادة أي شيكات غير مستخدمة متعلقة بالحساب إلى البنك. ويرئ البنك مسؤوليته تجاه العميل برد مبلغ الرصيد الدائن المتبقي في الحساب بعد خصم أي رسوم أو أتعاب وغيرها من النفقات التي يتكبدها البنك بخصوص إقفال حساب العميل. إذا لم يتم تحصيل هذه الأموال من البنك خلال سبعمائة وثلاثين (730) يوما من تاريخ إخطار التحصيل المرسل إلى العميل، ويتم تحويل الأموال إلى مؤسسة خيرية يختارها البنك. ومع ذلك، فإنه يدفع للعميل المبلغ المستحق له إذا طالب به قبل ذلك الوقت. يتم إرسال هذا الإخطار إلى أحدث عنوان بريدي معتمد لدى البنك للعميل حسبما يبلغ العميل به البنك، مع اعتبار التسليم قد تم خلال مدة أقصاها خمسة (5) أيام بعد ذلك. لا يحق للعميل المطالبة بهذه الأموال بعد انقضاء فترة الانتظار هذه. إذا كان هناك رصيد مدين في الحساب، ينبغي على العميل أن يدفع للبنك على الفور المبلغ المستحق من العميل عند استلام إخطار من البنك بإغلاق الحساب.

الحسابات الخاملة

يجوز اعتبار الحساب الجاري أو حساب التوفير وفقا لتقدير البنك حسابا خاملا، إذا لم يتم تنفيذ أي معاملة مالية من قبل العميل لمدة أربع وعشرين (24) شهرا ميلاديا متتاليا. ويحتفظ البنك بحق إغلاق أي حساب خامل والتخلص من أي رصيد مدين فيه وفقا للتشريعات السارية من وقت لآخر. ما لم يتفق البنك على خلاف ذلك:

- أ- غير مسموح بتنفيذ معاملات مالية، خلاف تلك التي يقوم بها البنك، لصالح أو على الحساب الخامل، و
- ب- لا يجوز إعادة تفعيل الحساب الخامل دون التواصل بين البنك والعميل، بشكل يرضي البنك من جميع النواحي، وتقديم جميع الوثائق اللازمة التي يطلبها البنك.

عند القيام بهذا الإغلاق، يبرئ البنك مسؤوليته تجاه العميل بأن يصدر ويرسل بالبريد إلى العميل حوالة مصرفية بالمبلغ الدائن المتبقي في حساب العميل بعد خصم أي رسوم أو أتعاب وغيرها من النفقات التي يتكبدها البنك. إذا كان هناك رصيد مدين في حساب العميل، ينبغي على العميل أن يدفع للبنك على الفور المبلغ المستحق من العميل عند استلام إخطار من البنك بإغلاق الحساب.

الإفشاء عن الأطراف ذات العلاقة

يقصد بالأطراف ذات العلاقة ما يلي:

- أ- شخص يكون (أو كان خلال الـ 12 شهرا السابقة لتاريخ المعاملة أو الترتيب) مساهم يمتلك على الأقل 5٪ من أسهم البنك (مساهم مادي)؛ أو
- ب- شخص يكون (أو كان خلال الـ 12 شهرا السابقة لتاريخ المعاملة أو الترتيب) مدير في البنك أو مدير شركة تابعة للبنك. أو
- ج- شخص يكون (أو كان خلال الـ 12 شهرا السابقة لتاريخ المعاملة أو الترتيب) عضو في لجنة إدارة البنك أو أحد أعضاء لجان الإدارة أو الإدارة التنفيذية بأي فرع من فروع البنك. أو
- د- منشأة تحت سيطرة أي فرد من الأفراد المذكورين في الفقرة (أ) أو (ب)، أو (ج)؛ أو
- هـ- الشركة التابعة للعميل أو الطرف ذو علاقة مشار إليها في الفقرة (أ) أو (ب) أو (ج)، أو (د).

الشركة التابعة للعميل يقصد بها بالنسبة للبنك، أي طرف آخر يسيطر بشكل مباشر أو غير مباشر أو يخضع لسيطرة البنك أو يخضع لسيطرة مشتركة من البنك.

الطرف المرتبط يعني

1. فيما يتعلق بالمساهم المادي، مدير أو عضو بلجنة إدارة البنك أو الشركة التابعة له على النحو المحدد في النقطة (ج) من تعريف الطرف ذو العلاقة، وهو فرد:

1. أحد الوالدين أو أخ أو أخت أو زوج أو طفل للفرد (يشار إليهم مجتمعين، عائلة الفرد)؛

2. أي شركة يسيطر عليها الفرد أو أسرة الفرد وفرد آخر.

2. فيما يتعلق بالمساهم المادي، هي شركة، أو أي طرف آخر يسيطر بشكل مباشر أو غير مباشر أو يخضع لسيطرة المساهم المادي أو يخضع لسيطرة مشتركة من المساهم المادي.

يقصد بالسيطرة أن يمتلك الشخص، بشكل مباشر أو غير مباشر، القدرة على توجيه أو التسبب في توجيه إدارة وسياسات الطرف الآخر، سواء من خلال ملكية أسهم لها حق التصويت، بموجب عقد أو خلاف ذلك، ويتم تفسير "يسيطر" و "يخضع لسيطرة" وفقا لذلك.

ينبغي على العميل أن يبلغ البنك إذا كان طرف ذو علاقة، في جميع الأوقات، في جميع تعاملاته مع البنك.

يحتفظ البنك بحق المطالبة بمعلومات إضافية من العميل يعتقد أنها مطلوبة من أجل تحديد ما إذا كان العميل طرف ذو علاقة.

يجوز للبنك وفقا لتقديره المطلق أن يرفض أي طلبات من العملاء إذا كان يعتقد بشكل مقبول أن العميل طرف ذو علاقة.

الزكاة

غير مصرح للبنك بدفع الزكاة لأن العميل مسؤول عن دفع الزكاة الخاصة به.

عدم التنازل

إذا لم ينفذ البنك في أي وقت بشكل كامل لأي بند أو التزام منصوص عليه في هذه الشروط والأحكام، أو إذا تأخر البنك في تنفيذها، فلا يعتبر ذلك تنازلا عن حقه أو تخليا عن تنفيذها في وقت لاحق.

معلومات العملاء

دفاتر وسجلات وحسابات البنك نهائية وملزمة. أي شهادة مطبوعة أو كشف حساب صادر عن البنك يعتبر دليلا نهائيا وحاسما ضد العميل بشأن صحة ذلك في أية إجراءات قانونية أو غير ذلك.

أقر العميل ووافق على أنه يجوز تسجيل المكالمات الهاتفية من أو إلى البنك لحماية مصالح العميل والبنك.

أقر العميل ووافق على أنه يجوز للبنك حفظ ونقل ومعالجة وتخزين بياناته ومعلوماته وسجلاته بصيغة إلكترونية، على ميكروفيلم أو على وسائل أخرى (بما في ذلك مراكز المعالجة وقواعد البيانات خارج سلطنة عمان) كما وافق على أن تكون الرسائل والبرقيات والتلكسوالفاكس والميكروفيلم والأشرطة ومطبوعات الكمبيوتر والنسخ، التي يعرضها البنك باعتبارها مقتطف من ملفاته أودفاته أو سجلاته أو حساباته تشكل دليلا قاطعا على صدق محتوياتها.

أقر العميل ووافق على أنه يجوز للبنك الاستفادة من خدمات أي طرف ثالث تم تعيينه، وأن هذا الطرف الوصول إلى دفاتر وسجلات البنك، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالعميل والحساب.

وافق العميل بشكل نهائي على أن يكشف أو يبلغ البنك أو أي من مسؤوليه أو موظفيه و / أو وكلاءه، بأي طريقة كانت، عن أي معلومات تتعلق بالعميل وعلاقة حسابه بالبنك (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أرصدة الائتمان والودائع لدى البنك وتاريخ الحساب وغيرها من المعلومات المتعلقة بالعميل) حسبما يرى البنك أو موظفيه و / أو وكلاءه وفقا لتقديرهم المطلق وبما يتناسب مع:

أ. المقر الرئيسي للبنك، أو أي من مكاتبه التمثيلية وشركاته التابعة وفرعه في أي اختصاص وفي أي من المؤسسات ذات الصلة بالبنك.

ب. مزودي الخدمات بما في ذلك الأشخاص الذين يقوم البنك بالتعاقد معهم لتنفيذ أي وظائف تشغيلية لتنفيذ أي أعمال أو عمليات للبنك (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، آلات الصراف الآلي أو مزودي الشبكات الآخرين) داخل أو خارج سلطنة عمان وهم يخضعون لواجب السرية بالبنك.

ج. أي متنازل له (لهم) فعليين أو محتملين لأي حقوق أو التزامات للبنك.

د. أي ضامن، طرف ثالث أو مزود آمن؛

هـ. ردا على أي طلب من الغير كمرجع؛

و. أي مستشارين قانونيين أو محاسبين أو مستشارين متخصصين آخرين يمثلون البنك و / أو وكلاءه والمتعاقدين المستقلين.

ز. أي هيئة تنظيمية أو مالية ورقابية أو حكومية في أي اختصاص. و / أو

ح. أي شخص (أشخاص) آخرين يرى البنك أنه من مصلحته القيام بهذا الإفصاح.

لا يجوز للعميل تأكيد أي مطالبة والتنازل عن أي حق في تأكيد أي مطالبة، ضد البنك عن أي خسارة أو ضرر أو إصابة متكبدة أو مزعومة نتيجة أي إفصاح أو إبلاغ من هذا القبيل.

الظروف القاهرة

إن الالتزام بدفع أي مبالغ مودعة لدى البنك يقتصر على الدفع عن طريق الفرع الذي يتم الاحتفاظ بالحساب فيه. البنك غير مسؤول عن عدم قدرته على الدفع من هذا الفرع بسبب القيود المفروضة على التحويل أو النقل أو المصادرة أو / و التحويلات غير الطوعية أو أعمال الشغب أو الحروب أو النزاعات الأهلية أو غيرها من الأسباب الأخرى المشابهة الخارجة عن سيطرة البنك. وفي هذه الحالة فإنه لن يتحمل أي مكتب أو فرع أو شركة تابعة أو شركة تابعة للبنك المسؤولية تجاه العميل.

الإخطارات

ما لم ينص تحديدا على خلاف ذلك في هذه الاتفاقية، فإن إرسال أي إخطار أو مراسلة إلى العميل على العنوان المذكور في استمارة فتح الحساب، يعتبر قد تم استلامه من قبل العميل بعد سبعة (7) أيام من تاريخ إرساله. لا يتحمل البنك مسؤولية أي تأخير أو فقدان للبريد. الإخطار بأي تغيير في عنوان العميل، لا يكون ملزما للبنك حتيتم تعديل سجلات البنك.

ينبغي متى ما تطلب الأمر يقدم البنك إخطار للعميل بموجب هذه الشروط والأحكام، يعتبر هذا الإخطار ساريا وملزما للعميل إذا تم عرضه في فروع البنك أو نشره على موقعه على شبكة الانترنت أو إرساله عن طريق البريد أو رسالة نصية أو الفاكس أو إخطاره للعميل على كشف الحساب أو من خلال الوسائل الإلكترونية الأخرى.

المتطلبات الشرعية

أقر العميل ووافق على أن هذه الشروط والأحكام تخضع لأحكام ومتطلبات الشريعة الإسلامية التي تطبقها وتفسرها لجنة الرقابة الشرعية من وقت لآخر

الأموال المشروعة

يحق للبنك تجميد أي أموال في الحساب أو اتخاذ أي إجراءات أخرى ضرورية إذا رأى البنك أن الأموال قد تم الحصول عليها من خلال طرق غير المشروعة أو ناشئة عن معاملات غير قانونية. يعتبر حكم البنك في هذا الصدد نهائياً. كما يجوز للبنك أيضاً الإبلاغ عن أي معاملات غسيل الأموال، أو معاملات غير قانونية و / أو مشبوهة في الحساب إلى السلطات داخل سلطنة عمان أو خارجها. يمثل البنك لجميع قوانين ولوائح مكافحة غسيل الأموال السارية والواجبة التطبيق من وقت لآخر ويجوز له وفقاً لتقديره المطلق المطالبة بالحصول على تفاصيل إضافية أو معلومات عن العميل و / أو الحسابات وتقديمها للسلطات التنظيمية المعنية بالمعاملات المذكورة. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن تأخر تنفيذ المعاملات إذا لم يتم توفير المعلومات المطلوبة من قبل العملاء في الوقت المناسب.

القانون الحاكم والاختصاص القضائي

تخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقاً لقوانين سلطنة عمان بشكل لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويخضع العميل بشكل نهائي للاختصاص القضائي لمحاكم مسقط للنظر والبت في أي دعوى أو قضية أو إجراءات وتسوية أية نزاعات قد تنشأ عن أو فيما يتعلق بهذه الشروط والأحكام.

الخضوع للاختصاص القضائي لمحاكم مسقط لا يحد من حق البنك في رفع دعوى ضد العميل في أي محكمة مختصة أخرى.

أحكام عامه:

وفي جميع الأحوال في التعاملات الإلكترونية أو الذكيه لا يتحمل العميل المسئوليه إلا عند الافعال أو الخسائر التي نشأت بخطأه أو اهماله أو تقصيره.